صياغة إطار للمؤشرات العمرانية لمنظومة الحق في المدينة

الملخص. الحق في المدينة هو تمكين جميع سكان المدينة من التمتع بكافة موارد مدينتهم بالتساوي، بما يشمل السكن والخدمات الأساسية والتمتع بالفراغات العامة وصولًا إلى المشاركة المجتمعية في صنع القرارات الحضرية التي تشكل المدينة، وقد تناولت العديد من المنظمات الاجتماعية والدولية مفهوم الحق في المدينة من أجل توليد مبادرات تحسن الحياة الحضرية للمدينة لجميع ساكنيها بما أنتج في النهاية "الميثاق العالمي للحق في المدينة". وبحسب الميثاق فإن الحق في المدينة مبدأ لا يتجزأ عن جميع مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. كما أن أفكار الحق في المدينة قد لاقت قبولًا في بعض الدول فانتهجتها كمبادئ أساسية لتخطيط المدن وإدارتها العمرانية، وهذا بدوره أوجد أدوات قانونية وتنفيذية تنقل أفكار الحق في المدينة إلى تطبيقات واقعية. إلا أن هذه الأدوات لا تمثل في تطبيقها الحالي إطار عمل متكامل لمؤشرات عمرانية يمكن الاعتماد عليها لقياس ومن ثم تطبيق منظومة الحق في المدينة في أي حالة بعينها. ومن ثم يهدف البحث للوصول الي بناء إطار نظري متكامل للمؤشرات العمرانية العامة من تلك المحاولات المختلفة غير المكتملة والذي يمكن الاستفادة منه، في أبحاث مستقبلية، في صياغة إطار محلي يمكن استخدامه في قياس، ومن ثم السعي في تطبيق منظومة الحق في المدينة، وعلى الأخص المدينة المصرية.
استخلاص هذا الإطار -بشكله المتماسك وفق نتائج هذا البحث من مجموعات وتوليفات متفرقة من الأفكار والممارسات المتاحة في الأدبيات- يمثل الإضافة العلمية لهذا البحث، حيث يساهم بناء هذا الإطار في قياس مدى تحقق مبادئ الحق في المدينة ويمد القائمين على تخطيط المدن وإدارتها بمؤشرات وأدوات واضحة للانطلاق منها نحو تطبيق مبادئ الحق في المدينة، كلٌ وفق خصوصية حالته.

-الكلمات المفتاحية:
الحق في المدينة – الوظيفة الاجتماعية للمدينة – الفراغات العامة – الانتاج الاجتماعي للمسكن - المشاركة المجتمعية

مقدمة:

يتنبأ الخبراء أنه بحلول العام 2050 سوف تصل نسبة سكان المدن إلى 65% من إجمالي سكان العالم، ولا شك أن تخطيط المدينة العمراني يؤثر على الطريقة التى نحيا بها وعلى الأساليب التي نتعامل بها مع غيرنا من البشر؛ وهذا يستدعي تخطيط المدينة بما يحقق احتياجات سكانها ويزيد سعادتهم. [42] إلا أنه وفقًا للميثاق العالمي للحق في المدينة فإن كثيرًا من المدن اليوم هى أبعد ما تكون عن تقديم الظروف والفرص العادلة لسكانها؛ فمعظم سكان المدن هم محرومون بدرجة أو بأخرى من الوفاء بحاجاتهم وحقوقهم الأساسية، كما تعاني كثير من المدن من مشاكل متنوعة تشمل العزل المكاني بين فئات المجتمع و خصخصة الموارد المشتركة والمساحات العامة.[41] وبالتالي يؤدى هذا إلى خلق مساحات عمرانية واسعة تتميز بالفقر وسوء الأحوال المعيشية وقلة الخدمات وتدهور البنية الأساسية _كنتيجة لعدم قدرة كل السكان على امتلاك مساكن رسمية مخططة_ كما تزيد من مخاطر التعرض للكوارث الطبيعية. يشمل الحق في المدينة الحقوق الإنسانية المعترف بها دوليا للسكن والأمن الاجتماعي والعمل ومستوى معيشة ملائم والترفيه والمعلومات والماء و الغذاء والتحرر من نزع الملكية والمشاركة و التعبير عن الذات والصحة والتعليم والثقافة والخصوصية و الأمن والتعويض و العلاج القانوني في حالة التعرض للانتهاك و إجمالي الحقوق الإنسانية المتفق عليها و المكفولة التي يتم ضمانها لكل البشر في كافة الظروف. كما يشمل الحق في المدينة مطالب الحق الإنساني في العمران مثل المسكن الملائم والنقل العام والطاقة والبنية التحتية الأساسية والحصول على السلع و الخدمات العامة كعناصر معيشة أساسية ضرورية. [45] وهذا يجعل منظومة الحق في المدينة صالحة للنهوض بالمدينة لتلبي رغبة سكانها وترتقي بمستوى معيشتهم ويجعل البحث عن آليات تحقيق هذه المنظومة ومؤشرات قياسه العمرانية أمرًا بالغ الأهمية، ينتج عنه بناء تصور عمراني جديد ينهض بالمدن. أضف إلى ذلك أن ثمة دول قد انتهجت -مؤخرًا- الحق في المدينة ومبادئه في إدارتها لعمران مدنها بما أنتج تفاعلًا بين المحتوى النظري للحق في المدينة وبين الواقع التطبيقي ينتج عنه فجوات التطبيق التي تستدعي التعامل معها وعلاجها وفق حالة كل تجربة، وهذا الكم من الأدبيات النظرية والتفاعل الحاصل عليها في تجارب تطبيقها- يغري للعمل على استخلاص ما يمكن تسميته (عمران الحق في المدينة)، وهذا العمران قد يُعبر عنه في صورة إطار عام لمؤشرات عمرانية تعبر عن الحق في المدينة، هذه المؤشرات يتم تنظيمها في إطار المجالات العمرانية المعبرة عن الحق في المدينة ويتم تدعيمها بأدوات قياس مستنبطة من الدراسات النظرية والتجارب العالمية للحق في المدينة.

-المشكلة البحثية:

تناولت الأدبيات مفهوم الحق في المدينة ومبادئ تحقيق الحق في المدينة والمكونات الأساسية للحق في المدينة وسمات المدينة التي ينطبق عليها الحق في المدينة، كما تناولت دراسات أخرى تجارب تطبيق الحق في المدينة بالنقد والتحليل وإظهار الفجوة بين الإطار النظري والتطبيق الواقعي للحق في المدينة، وغاب عن هذه الأدبيات – قدر ما قُدر للباحثين - ما يؤطر منها للمؤشرات العمرانية وكيفية تطبيقها مما يصعب على المهتمين بالتخطيط العمراني توجيه تخطيط المدن وفق متطلبات منظومة الحق في المدينة. هذه الاشكالية هي ما سيتناولها هذا البحث بالدراسة والتحليل.

-أهداف البحث:

استنادا على ما سبق فإن هذا البحث يستهدف صياغة إطار مفاهيمي/عام للمؤشرات العمرانية للحق في المدينة مما سيمكننا من ضبط أدوات ومؤشرات قياس معبرة عن تحقق مبدأ الحق في المدينة.

إطار المؤشرات المستنتج في هذا البحث تم استخلاصه من العديد من الأدبيات والتجارب المختلفة مكانيًا وزمانيًا بما لا يؤهله للتطبيق على أي مدينة من المدن، إلا أنه يرسم المصفوفة العامة لمجالات الحق في المدينة العمرانية وما يتفرع عنها من مؤشرات عمرانية تُقاس بأدوات عمرانية تعبر عنها، وهذا يسهل صياغة إطار محلي لمؤشرات الحق في المدينة العمرانية عبر دراسة كل مدينة وخصائصها العمرانية ومعلوماتها المتوفرة وتطوير هذا الإطار المستنتج بما يلائمها، بالإضافة إلى إثراء النقاشات العلمية حول منظومة الحق في المدينة وحول النهوض بالمدينة عمرانيًا.

-مناهج البحث

لتحقيق أهداف البحث -استخلاص إطار عام للمؤشرات العمرانية للحق في المدينة- تم اعتماد المنهجية التالية:

-استعراض وتحليل الأدبيات المختلفة التي تناولت الحق في المدينة بما يساعد في تحديد المفاهيم وضبط التعريفات واستنتاج المجالات العمرانية للحق في المدينة ثم تحليل التجارب العالمية التي انتهجت الحق في المدينة للوقوف على أدواتها العمرانية وآلياتها المتبعة لتحقيق الحق في المدينة. ثم تحليل هذه الأدبيات واستنتاج آليات تفعيل الحق في المدينة من الأفكار والتجارب العالمية، وأخيرا مناقشة نتائج الدراسة التحليلية للأدبيات وبالتالي استنباط المؤشرات العمرانية المعبرة عنها وأدوات قياسها بما يكون إطارًا نظريًا عامًا للمؤشرات العمرانية للحق في المدينة.

-هيكل البحث

لتحقيق هدف البحث بتكوين إطار عام للمؤشرات العمرانية للحق في المدينة- يتكون البحث من عدة أقسام: القسم الأول ويتناول المفاهيم الحاكمة للحق في المدينة والتي سيستخلص البحث منها المجالات العمرانية للحق في المدينة، وفي القسم الثاني -تطبيقات الحق في المدينة- الذي يقوم على تحليل التجارب التي انتهجت الحق في المدينة سنتناول كلًا من تجربة مدينة مكسيكو وميثاقها للحق في المدينة والأدوات التنفيذية لهذا الميثاق، ثم تجربة الإكوادور وأدوات تحقيقها للحق في المدينة، وتجربة كولومبيا وأدواتها المبتكرة لتنفيذ الحق في المدينة ونختم بتجربة البرازيل وقانونها للحق في المدينة والأدوات الحضرية الناتجة عنه.

وأخيرًا، في القسم الثالث يناقش البحث نتائج دراسات تحليل الأدبيات وصولًا إلى بناء الإطار النظري للمؤشرات العمرانية للحق في المدينة وصياغتها في شكل مصفوفة مؤشرات معبرة عن المجالات العمرانية للحق في المدينة ومن ثم وضع/صياغة أدوات قياس حضرية عامة تعبر عن كل مؤشر.

1- المفاهيم الحاكمة للحق في المدينة:

في هذا القسم سنتناول تعريفات الحق في المدينة المتنوعة وبعد ذلك سنذكر سمات المدينة المجسدة للحق في المدينة، ثم سندرس ركائز الحق في المدينة الثلاث ومكوناته المتفرعة عن هذه الركائز، وتكون نتيجة هذا القسم استخلاص المجالات العمرانية للحق في المدينة وفق الدراسة التحليلية لمفاهيم الحق في المدينة.

1-1- مفهوم الحق في المدينة

تناول كثيرون مفهوم الحق في المدينة بالتعريف والإيضاح، ويمكننا الوقوف على الزوايا المختلفة التي نُظر بها لهذا الحق لنتمكن من الوقوف على مفهومه وما ينتج عن هذا المفهوم، ويمكننا إجمال التعريفات المتنوعة للحق في المدينة في عنصرين رئيسيين: الاستخدام العادل للمدينة، والمشاركة المجتمعية في القرارات الحضرية.

فمن المراجع التي تناولت الاستخدام العادل للمدينة نجد **الميثاق العالمي للحق في المدينة** الذي صدر عام 2005، ويعرّف الحق في المدينة أنه الاستخدام العادل للمدن بما يتوافق مع مبادئ الاستدامة والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، فهو حق جماعي لجميع سكان المدن مع إعطاء الأولوية للفئات المستضعفة والمحرومة، وهو عمليًا الحق في حرية تقرير المصير وفي مستوى معيشي لائق[41]. بينما نجد في ورقة السياسات الصادرة عن اللجنة التحضيرية للموئل الثالث -**الحق في المدينة ومدن للجميع**- تعريف الحق في المدينة أنه حق جميع السكان في الإقامة في مدن منصفة وشاملة للجميع ومستدامة واستخدامها وانتاجها، والمدن تعتبر منفعة عامة ضرورية لنوعية الحياة[42]. كما نجد **المنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة** تصف الحق في المدينة بأنه إطار بديل للتفكير في المدن وفق أسس العدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستدامة، وتعرفه أنه حق جميع السكان في استخدام المدن والقرى التي يسكنونها بما يوفر لهم بيئة عادلة وشاملة وآمنة ومستدامة، ويكون لهم الحق في إنتاج مدينتهم وحكمها والتمتع بها كمورد عام مشترك[2]. ونجد أن **اليونسكو** يعرف الحق في المدينة أنه عملية تغيير حضري يتمتع عبرها جميع السكان بحقوق المواطنة ويتهيأ لهم الفرص للمطالبة باحتياجاتهم[11]. وأخيرًا نجد **المنصة العالمية للحق في المدينة** تعرِّف الحقَ في المدينة بأنه حق جميع السكان في السكن والاستخدام والإنتاج والحكم والتمتع بمستوطنات بشرية عادلة وشاملة وآمنة ومستدامة[40].

ومن التعريفات التي تناولت الحق في المدينة كحق للمشاركة المجتمعية في القرارات الحضرية نرى **هنري ليفيفر** الذي أحرز قصبة السبق في صياغة مصطلح (الحق في المدينة) وعرّفه بأنه مطالبة المواطنين وسعيهم لانتزاع سلطاتهم في تشكيل مدينتهم بحسب رغبتهم، ولكن ليفيفر لم ينجح في تعيين وسائل محددة يمكن بواسطتها تفعيل الحق في المدينة أو المطالبة به[9]. في الحين الذي يرى **ديفيد هارفي** أن الحق في المدينة هو الحق في إعادة تشكيلها لتلائم هوى قلوبنا بدرجة أكبر، ويراه حقًا جمعيًا أكثر منه حقًا فرديًا[50]. كما أن **هارفي** ينظر إلى الحق في المدينة بوصفه حقًا تمكينيًا يمكّن جميع السكان من المشاركة في الحياة العامة بما يعيد تعريف المصلحة العامة من خلال آراء السكان وتعبيراتهم عن احتياجاتهم المتجددة[7]. في الوقت الذي يرى **مارك بورسيل** أن الحق

في المدينة هو حق المشاركة في اتخاذ القرارات المنتجة للحضر، أي أن يكون دور المواطنين مركزيًا ومؤثرًا في توجيه التنمية الحضرية بما يغير مكان صنع القرار بعيدًا عن الدولة والمستثمرين ليكون بيد المواطنين[9].
من الاستعراض السابق يمكن القول بأن الحق في المدينة ليس جديدًا بالكلية؛ لأنه يستند على تفعيل جميع حقوق الإنسان والالتزامات والمستهدفات المذكورة في المواثيق الدولية، وهو يعتبر إطارًا لتنفيذ جميع هذه الحقوق في المدينة.[41] ولكنه يقدم بعض الجديد الذي لم تشمله المواثيق والقوانين الأخرى؛ فالحق في المدينة يصنع قيمًا إضافية جديرة بالنظر مثل الوظيفة الاجتماعية للمدينة وتقليل الاستبعاد المكاني والأماكن العامة الحيوية، كما أنه يفتح الباب التطبيقي لحقوق الإنسان المتناثرة في شتى المواثيق والقوانين ويضع لها إطارًا مكانيًا هو المدينة بوصفها تجمعًا حضريًا [11].

ويمكننا من خلال التعرض للتعريفات السابقة للحق في المدينة استخلاص **المفاهيم الأساسية المحددة لمفهوم الحق في المدينة** وفق التالي:

- الحق في المدينة يشمل الاستخدام العادل للمدينة بما يتوافق مع معايير العدالة والديموقراطية والأمان والرفاهية والاستدامة عمرانيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وبيئيًا.
- نطاق تنفيذ الحق في المدينة لا ينحصر في الحضر فقط ولكنه يمتد إلى القرى والبلدات الريفية.
- الحق في المدينة حق منتشر وجماعي يسع جميع السكان مع الأولوية للفئات المستضعفة والمحرومة.
- الحق في المدينة هو تمكين للسكان للمشاركة في انتاج وتشكيل مدنهم وصياغة محيطهم المعيشي والاستفادة منه والتمتع به وفق رغباتهم.
- الحق في المدينة يمكّن جميع السكان من المشاركة في القرارات المنتجة لمدنهم ومحيطهم المعيشي وفي الحياة العامة والتعبير عن احتياجاتهم.
- يرتكز الحق في المدينة على ثلاث ركائز: التوزيع العادل لموارد المدينة على السكان، والحوكمة الحضرية بكفاءة المؤسسات القائمة على إدارة المدينة والمشاركة المجتمعية، ومراعاة التنوع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لسكان المدينة[42].

1-2- مبادئ الحق في المدينة

لكي نتمكن من القول بتفعيل الحق في المدينة لا بد أن تتصف المدينة ببعض السمات ويرتكز عمرانها على بعض المبادئ التي تؤهلها لتتصف بانقيادها لمنظومة الحق في المدينة، ومن هذه السمات أن تكون المدينة: [41]

أ- خالية من التمييز والفصل المكاني، ترحب بالتنوع بكل أشكاله.
ب- ذات مواطنة شاملة يعتبر فيها الجميع مواطنين لهم حقوق متكافئة.
ج- تتوفر بها المشاركة المجتمعية في تحديد المشروعات الحضرية وعمليات التخطيط العمراني.
د- تفي بوظائفها الاجتماعية من المسكن والخدمات للجميع، وتعمل على تنمية المناطق غير الرسمية.
ه- تتوفر بها أماكن وفراغات عامة تصلح للتفاعلات الاجتماعية والثقافية والترفيهية.
و- ذات اقتصادات شاملة تكفل حق العمل اللائق لجميع سكانها، وتحقق شراكة مع القطاع الخاص.
ز- تحقق مبادئ الاستدامة البيئية بتقليل التلوث والحفاظ على المياه وكل الموارد الطبيعية.

1-3- مكونات الحق في المدينة

يمكننا دراسة مكونات الحق في المدينة من خلال الركائز الثلاث التي يرتكز عليها وتكوّن قوامه الأساسي وهم: التوزيع المكاني العادل للموارد، والحوكمة الحضرية، والتنوع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

1-3-1- مكونات ركيزة التوزيع المكاني العادل للموارد:

وتمثل هذه الركيزة البعد المادي للحق في المدينة، وهي معنية بالتوزيع العادل للموارد التي تكفل ظروف معيشية مُرضية للجميع مثل: الانتفاع بالأماكن العامة والفضاءات، والتمتع بالخدمات الأساسية اللازمة بسعر معقول وبجودة مقبولة مثل المياه والكهرباء والنفايات والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم، وتوفر السكن الملائم، والحصول على الوظائف اللائقة، بالإضافة إلى توفر المساحات الخضراء والنظم البيئية الآمنة. [42]
يمكن تناول مكونات ركيزة التوزيع المكاني العادل للموارد وفقا للتالي:

- **استخدام الأرض للسكن وإزالة سمة التسليع عنها:**

يعد توفير المسكن اللائق للجميع أبرز تحدي تواجهه المدن في عالمنا، وذلك رغم الطفرة في عمليات التطوير الحضري لأن العرض من الوحدات السكنية ومساحاته ومواقعه وتكلفته لا يتناسب مع الطلب من السكان وقدراتهم المالية وموقعهم الجغرافي.[14]

ويمكن القول ان الوضع الرهن للمدن أشبه بجزر منعزلة يتمتع فيها قليلون بحياة جيدة ومخدومة بينما يحيط بهذه الجزر موجات من البشر الذين يعانون الحرمان من السكن أو يقطنون في أماكن غير آدمية، وبالطبع فإن هذه الجزر لها الأولوية في الخدمات الجيدة والمرافق والبنية التحتية بينما بقية المناطق المحيطة تغرق في وحل الحرمان [13]

ليس هناك ما يمنع الاستثمار في الأراضي والمضاربة العقارية شرط ألا يأتي هذا على حساب السكان وحياتهم الاجتماعية تحت ذريعة أن مناطقهم التي تحوي سكنهم وكل رأس مالهم الاجتماعي- غير رسمية وعشوائية وتحتاج إلى التدخل والتطوير العمراني لتتسم بالرسمية والنظامية، ثم يتم تطويرها لغيرهم لأنهم أصبحوا غير لائقين بها بعد التطوير وغير قادرين على دفع تكلفة السكن فيها، وأحيانًا يتم تعويضهم ولكن بشكل غير متكافئ وبوحدات سكنية لا تفي بالحد الأدنى المقبول للسكن اللائق وأحيانًا يتم تعويضهم ماديًا بمبالغ مالية لا تساوي شيئًا في خضم سوق العقارات؛ إلا أن هذه التعويضات لا تؤهلهم إلا للبحث عن منطقة غير رسمية أخرى (عشوائية) تقبل بهم وتكافئ وضعهم المادي أو يبدأوا في تكوين جيوب عشوائية على أطراف المدينة. ولا شك أن المضاربة العقارية الواسعة سبيل جيد للازدهار الاقتصادي ولكن يجب الانتباه لآثارها الاجتماعية خاصة وأن جني ثمارها الاقتصادية لا يتمكن منه إلا فئة قليلة بينما يتجرع أعراضها الجانبية كثيرون من المهمشين والفقراء. [7]

- **توفر الأماكن العامة الجيدة:**

لا يكوّن شكل المدينة ويظهر شخصيتها مثل الأماكن العامة، التي تشمل الفراغات والميادين والشوارع والحدائق والمناطق الترفيهية ومسارات المشاة وصولًا إلى الشواطئ. لا يكفي أن تتوفر الأماكن العامة بنوعياتها بكثرة ولكن يجب أن تكون متاحة وسهلة الوصول للجميع؛ حيث أن خصخصتها تؤدي إلى تقليل قيمتها الاجتماعية. [9]

- **توفر الخدمات والبنية الأساسية:**

توفر الخدمات وتوزيعها بعدالة مكوّن أساسي لتحقيق الحق في المدينة، بينما تتفاوت تغطية الخدمات والمرافق العامة في المدن تفاوتًا كبيرًا، والمناطق العشوائية والفقيرة فرصتها محدودة وأحيانًا تكون معدومة في الحصول على الخدمات والمرافق العامة. [28] وهناك خدمات لها الأولوية لا بد من السعي في توفيرها بجودة مقبولة مثل مياه الشرب الصالحة والصرف الصحي الآمن والتخلص الآمن من النفايات، بالإضافة إلى بعض الخدمات المجتمعية مثل المدارس والرعاية الصحية والمحلات التجارية. [13]

- **الارتقاء بالمناطق غير المخططة والعشوائية:**

عوامل كثيرة تكمن وراء تكوّن هذه المناطق أبرزها الفقر الذي يقعد بالسكان عن توفير ثمن المسكن اللائق والهجرة بحثًا عن العمل وهروبًا من النزاعات الأهلية والحروب وسوء إدارة الأراضي والتغيرات غير المدروسة في سياسات الإسكان والتحضر[2] . هذه المناطق تتدرج في خطورتها على سكانها وعلى المجتمع المحيط بها، وبقدر درجة الخطورة يستلزم الأمر التدخل والاستجابة لاحتياجات سكانها بحسب ما تضمنه لهم المواثيق الدولية من حقوق وبما يحقق لهم المعيشة اللائقة. كما أنه يجب ألا يتم إغفال الجوانب الإيجابية التي تنطوي عليها هذه المناطق الفقيرة مثل شبكات الأمان الاجتماعي التي تهيئ فرص العمل وترسخ الترابط الاجتماعي، وقرب السكن من العمل والأسواق بالإضافة إلى الاستعمالات المختلطة التي تقلل مسافات السير والتنقل[33] .

- **مواجهة الكوارث والمخاطر:**

تطبيق الحق في المدينة يستدعي تهيئة المدينة لتكون قادرة على مواجهة الكوارث المفاجئة ووجود بيئة خالية من التلوث وتقليل استهلاك الطاقة، كما أن التكيف مع التغيرات البيئية أولوية خاصةً في المناطق المعرضة للخطر. ولا بد من الحفاظ على المياه وإعادة تدويرها وعدم البناء في المواقع المهددة بالخطر وبناء مساكن تتسم بالكفاءة لمواجهة المخاطر والتقليل من استهلاك الطاقة[12].

1-3-2- مكونات ركيزة الحوكمة الحضرية:

يستند الحق في المدينة على تمتع المواطنين بالمشاركة الفعالة في إعادة تشكيل بيئتهم المعيشية، بما يتطلبه هذا تحقيق الشفافية وتقليل سلطة الإدارة المركزية، وهذه الركيزة تهتم بنقل سلطة اتخاذ القرارات التي تشكل البيئة العمرانية من أيدي الحكومات المركزية والمستثمرين إلى أيدي السكان ليشكلوا بيئتهم المعيشية بحسب ما يتراءى لهم[42] .

ويمكن استعراض مكونات ركيزة الحوكمة الحضرية وفق ما يلي:

- **الحوكمة الشاملة:**

الحوكمة بصفتها مراقبة أداء المؤسسات المعنية بتخطيط المدينة وإدارتها بشكل كفؤ من أهم مكونات الحق في المدينة، وفي حال تم تشكيل هذه المؤسسات بشكل يضمن المشاركة المجتمعية من خلال آليات آليات فعالة تسمح بمشاركة السكان وعلى رأسها إتاحة المعلومات وتوفرها فإننا بذلك نكون قطعنا شوطًا كبيرًا في اتجاه الحق في المدينة.[10] وتمتد الحوكمة إلى السياسات والقوانين التي تحكم المدينة لتضمن تلبية احتياجات السكان وتحقيق العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الاتصال والتفاوض من أسفل لأعلى (من السكان لإدارة المدينة) بدلًا من الوضع الراهن الذي تسير فيه عمليات التحضر من أعلى لأسفل دون وجود مسارات للإفادة والمراجعة والمتابعة. [16]

- **التخطيط العمراني الشامل:**

التخطيط العمراني في طريقه لتحقيق أهدافه يواجه بعض المشكلات مثل قلة الموارد والتغيرات السكانية والتدهور الاقتصادي، وهي أمور يجب التغلب عليها ليقوم التخطيط بواجبه المنوط به من توفير الاحتياجات وحماية الأصول وإخراج مخططات تنهض بكل

سكان المجتمع[40] . لذا لا بد من إعادة النظر في التخطيط العمراني وتحقيق التوازن في التنمية بين المدن الكبرى والمدن الصغرى وبين المراكز والأطراف، ومراعاة تمكين كل السكان من التنقل بأمان، ومراعاة الترابط بين الحضر والريف [42]

- **تحقيق المواطنة الشاملة:**

مدينة المواطنة الشاملة للجميع تعني الاعتراف بكل سكان المدينة سواء كانت إقامتهم دائمة أو مؤقتة وسواء كانوا يعيشون وفق وضع قانوني أو غير رسمي، والطريق الأمثل لتحقيق المواطنة هو أسلوب معيشة يشمل جميع السكان يُمنحوا من خلاله حقوق متساوية، وبالخصوص الفئات المهمشة مثل المهاجرين والعاملين بالاقتصاد غير الرسمي، وذلك بتوفير بدائل إسكان تناسب جميع الفئات وتخطيط الخدمات اللازمة لخدمة جميع السكان [17]

- **التمكين من المشاركة وإتاحة المعلومات:**

الشفافية والمساءلة تمثل أقوى الروابط بين الجهات الفاعلة في المدينة وبين السكان، وإتاحة المعلومات يجب أن تشمل الأمور المالية والإجراءات الإدارية والتخطيطية والمشروعات المستقبلية.[21] فالسكان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي كلها جهات فاعلة يمكن التحرك في اتجاه دمج احتياجات كل جهة مع تمكين القطاع الخاص من الشراكة بشرط القيام بدوره تجاه المسؤولية الاجتماعية، كما أنه يتوجب إيجاد آليات فعالة تسمح بمشاركة السكان وعلى رأسها إتاحة المعلومات وتوفرها.[9]

1-3-3- مكونات ركيزة التنوع الاجتماعي والاقتصادي:

يقتضي الحق في المدينة توفر إمكانيات اللقاء والتفاعل الاجتماعي بين المواطنين ووجود الفراغات بتدرجاتها المناسبة للأنشطة الاجتماعية، مع تحقيق الترفيه والاستجمام كجزء من متطلبات الحياة.[42]

وهذه الركيزة تشي بمراعاة التنوع بين السكان في الجنس والهوية والعِرق والدين والتراث والممارسات الثقافية وطرق التعبير الثقافي والاجتماعي، وعلى الجانب الآخر تهيئ الفرص لإقامة تفاعلات وأنشطة متعددة بين السكان بما ينتج علاقات متبادلة ويعزز التفاهم بينهم رغم اختلاف أصولهم، كما أنه لا بد من إتاحة الفراغات العامة للجميع بدون تمييز وتوفير الحد الأدنى من المساحات الخضراء والترفيهية لكل السكان.[6]

وفيما يلي تفصيل لمكونات ركيزة التنوع الاجتماعي والاقتصادي:

- **الاقتصاد الشامل والرعاية المجتمعية:**

استراتيجيات التنمية الاقتصادية في مدن العالم تتجه بكل قوتها ناحية النمو الاقتصادي دون أن تحاول تفادي العواقب الاجتماعية السلبية للنمو الاقتصادي بالمدن. ولذا لا بد من مراعاة رأس المال الاجتماعي وتقديم جودة حياة السكان على المنافع الاقتصادية وانعكاس ذلك على القرارات العمرانية الحاكمة للمدينة [50]

فمن التحديات العمرانية التي تواجه الفقراء تناقص الأصول المشتركة والأماكن العامة التي تمثل متنفسًا لهم، وغياب الحماية اللازمة للسكان وانعدام الأمن، وخطورة أماكن العمل وعدم صلاحيتها. [12]

العمل اللائق الرسمي وطرق الاكتساب الآمنة غير الرسمية محوران هامان لتحقيق الاقتصاد الشامل، كما أن الاقتصاد التضامني من المبادئ الهامة وهو معني بتحسين جودة الحياة بطرق لا تستهدف الربح بل تتحقق بها العدالة والإنصاف. وأبرز التحديات التي تعيق الحق في المدينة هي عدم توفر العمل اللائق وطرق الاكتساب للجميع، وخلق فرص العمل الملائمة لمهارات ومعارف السكان في المناطق الفقيرة، وغياب خطة لاستيعاب ذوي الإعاقة وتهيئة فرص عمل ملائمة لهم.[7]

- **مراعاة التراث الثقافي والهوية**

الثقافة تشمل التراث المادي مثل المباني والمصنوعات والتراث غير المادي مثل الممارسات وأشكال التعبير والتصوير والمعارف والمهارات، وهي إرث مشترك لفئة من سكان المدينة وتتنوع بتنوع فئات سكان المدينة بما يوجب الالتفات والعناية بتنوع هذه الفئات وثقافاتها، ويمكن ذلك عبر استعمال الأماكن العامة في تعزيز الفن والتعبير عن الثقافة وتعزيز المبادرات المجتمعية الثقافية وتوفر الخدمات الثقافية. [39]

- **إيجاد مدن أكثر أمانًا:**

من أهم الأبعاد الاجتماعية للحق في المدينة الأمان، الذي يُعد الخدمة الأهم لسكان المدينة، وفي المدن اليوم ثمة تحديات تعيق تحقق الأمان منها زيادة العنف وظهور الأحياء المعزولة اجتماعيا واقتصاديًا والعداء الحاصل ضد المهاجرين وتعرض الأطفال للعنف وانعدام وسائل النقل العام الآمنة وغياب إضاءة الطرق العامة في المناطق الفقيرة والتعامل مع المشردين وشاغلي الفراغات العامة معاملة المجرمين وغياب آليات تحقيق العدالة.[2]

1-4- المجالات العمرانية للحق في المدينة:

يمكننا من خلال ما سبق عرضه لمفاهيم الحق في المدينة استخلاص المجالات العمرانية للحق في المدينة، وربطها بالحقوق العمرانية المتضمنة في الميثاق العالمي للحق في المدينة، فتكون المجالات كالتالي:

1-4-1- تهيئة المسكن الملائم

في المادة 14 من الميثاق العالمي للحق في المدينة تم توجيه إدارات المدن لتوفير مساكن نفقاتها في المتناول وتتسم بظروف حياتية مناسبة من حيث الموقع الجيد والتصميم المناسب الذي يراعي الخصائص الثقافية للسكان. كما أنه لا بد للمدينة أن تقدم التسهيلات

اللازمة لحيازة المساكن للجميع وإعداد برامج التمويل والإعانة المناسبة للحصول على المسكن وتنظيم الملكية وتحسين ظروف المساكن القائمة. كما تمت الإشارة في المادة 5 من الميثاق إلى ضرورة ان تنشئ المدن آليات مؤسسية وأن تعمل على تطوير الوسائل اللازمة لدعم الإنتاج الاجتماعي للمسكن (البناء الذاتي) بما يحقق احتياجات السكان. بالإضافة إلى العمل على خلق التوازن بين التنمية الحضرية وبين حماية التراث، بالإضافة إلى تجنب الفصل المكاني بين طبقات المجتمع أو التمييز بينها في تقديم الخدمات أو جودتها. كما أنه لا بد من مراعاة الفئات الأكثر احتياجًا وتقديم أولوياتهم في تقديم الخدمات وتمويل الإسكان،بالإضافة إلى ذلك يجب مراعاة المشردين بتوفير مساكن لائقة لهم، وتوفر الملاجئ والأماكن الصالحة للمبيت كإجراء مؤقت لحين توفر المسكن اللائق لهم. وأيضًا لكل المواطنين الحق في توفر الأمان في المسكن بانتفاء الإخلاء القسري أو نزع الملكية، وتوفر عقود قانونية تثبت ملكيتهم لمساكنهم.

في التعليق العام رقم4- الحق في السكن الملائم-المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشور عام 1991- تم توضيح شروط السكن الملائم وهي كالآتي:[47]

- **الحيازة القانونية للمسكن:** يجب أن يضمن كل الأفراد الحيازة الآمنة لمساكنهم التي يقطنونها؛ وذلك بالمضي قدُمًا نحو تقنين الأوضاع لكل السكان، بما يوفر الحماية القانونية ضد الإخلاء القسري أو المضايقات أو أية تهديدات، سواء كانت تلك الحيازة تمليكًا أو إيجارًا.
- **توفير الخدمات والمرافق:** تلبية احتياجات السكان من الخدمات الأساسية شرطٌ للمسكن الملائم، وهذا يتطلب توفير المرافق والخدمات بجودة مقبولة وأسعارة متناولة.
- **إمكانية تحمل تكلفة المسكن**: الجزء الذي يتم استقطاعه سواء كأقساط للسكن التمليك أو إيجار للسكن المستأجر- يجب ألا يُخل بتلبية بقية الاحتياجات الأساسية الأخرى.
- **الصلاحية للسكن:** المسكن الملائم يجب أن يكون صالحًا بحيث تتوفر المساحة الكافية لساكنيه، ويكون حاميًا لهم من التقلبات الجوية،وأن يكون صالحًا إنشائيًا ويطابق المبادئ الصحية للسكن.
- **يُسر حصول الجميع على المسكن:** توفير المسكن الملائم لجميع الفئات المحرومة والضعيفة أمرٌ واجب، وإعطاء الأولوية لكبار السن وذوي الإعاقة وضحايا الكوارث والحروب.
- **موقع المسكن:** موقع السكن الملائم يجب ان يكون قريبًا من الخدمات وأماكن العمل وتقل به مسافات وأوقات الرحلات اليومية، كما أنه يجب أن يكون بعيدًا عن مصادر التلوث التي تهدد صحة الساكنين.
- **المسكن ملائم من الناحية الثقافية**: يجب أن يكون بناء المسكن ومواد البناء وسياسات الإسكان معبرة عن الهوية الثقافية للسكان، ويجب ألا نضحي في سبيل التطوير والتقدم التكنولوجي بالهوية الثقافية للمجتمع.

1-4-2- توافر الخدمات والمرافق العامة

تطرقت المادة 12 من الميثاق إلى الحقوق المتعلقة بالخدمات وعلى رأسها خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة والطاقة والاتصالات لكل المواطنين، بالإضافة إلى توفير خدمات الصحة والتعليم والسلع الأساسية.كما أنه تم التأكيد ان يكون توفير هذه الخدمات مقابل رسوم ممكنة للجميع، وأن تكون بجودة مقبولة، بالإضافة إلى مشاركة السكان في إدارة الخدمات والرقابة الاجتماعية عليها.

1-4-3- جودة النقل والحركة

أمّا المادة 13 من الميثاق فقد أكّدت وجوب ضمان حرية الحركة والتنقل داخل المدينة وخارجها، عبر نظام نقل عام متاح للجميع بسعر مقبول وجودة عالية، بما يراعي التلوث البيئي وإزالة العراقيل التي تمنع ذوي الإعاقات من ممارسة حياتهم العادية.

1-4-4- تخطيط الأنشطة الاقتصادية

المادة15 من الميثاق والخاصة بقضايا العمل أوضحت تحمل المدن وسلطاتها لمسؤولية العمالة الكاملة وتشجيع التعليم المستمر وإعادة التدريب للعمال. كما أنه لا بد من محاربة كل أشكال التمييز في الحصول على الوظائف، ودعم حق المراة في فرص العمل وتوفير مراكز رعاية الأطفال، وضمانشي حق ذوي الإعاقة في الحصول على الوظائف المناسبة وأدائها بشكل يومي، بالإضافة إلى دمج أنشطة التجارة غير الرسمية بشكل تدريجي وتوفير مساحات للتجارة غير الرسمية (الباعة الجائلين) في ساحات المدينة.

1-4-5- تحقيق البيئة العمرانية المستدامة

أكّدت المادة 16 من الميثاق أن على المدن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاومة التلوث وحفظ المناطق الخاضعة للحماية البيئية، والعمل على توفير الطاقة وتدوير المخلفات وزيادة المناطق الخضراء.

1-4-6- جودة الفراغات العام

تكفل المادة 9 من الميثاق حق السكان في استخدام الفراغ العام في ممارسة أنشطتهم الترفيهية والاجتماعية، وأن تكون الفراغات العامة متاحة للجميع ومخدومة بما يتيح استعمالها. كما أن المدينة توفر الظروف اللازمة للأمان العام والتي تضمن الاستخدام الكامل للمدينة لكافة سكانها بما يحترم الهوية والثقافة الجماعية.

1-4-7- تحقيق المشاركة المجتمعية.

لكل شخص من السكان الحق في طلب وتلقي المعلومات الكاملة والحقيقية والكافية وفي الوقت المناسب، المتعلقة بالأنشطة الإدارية والمالية والعمرانية لأي كيان متعلق بإدارة المدينة. كما أنه يجب إلزام الهيئات بتقديم المعلومات المطلوبة خلال فترة زمنية محددة. كما جرى التأكيد في المادة 3 من الميثاق على ضرورة أن تعمل المدن على توفير مشاركة مجتمعية واسعة ومباشرة ومنصفة وديمقراطية في عملية التخطيط وإعدادها والموافقة عليها وفي إدارة وتقييم السياسات والموازنات العامة.

2- الحق في المدينة: التطبيق و التحديات والدروس المستفادة:

تناولنا في القسم السابق من البحث المفاهيم العامة للحق في المدينة وخلصنا منه إلى المجالات العمرانية للحق في المدينة، وفي هذا القسم سنتناول بعض تطبيقات الحق في المدينة في بعض التجارب العالمية للوقوف على إجراءات وآليات تمكين الحق في المدينة، والآليات الناتجة عن هذا القسم ستسهم مع المجالات المستنتجة في القسم السابق في رسم الإطار العام للمؤشرات العمرانية للحق في المدينة، كما أننا في هذا القسم سنتمكن من الوقوف على أهم التحديات والعوائق التي تقف أمام تطبيق الحق في المدينة وبعض الإجراءات التمهيدية اللازمة لتطبيق الحق في المدينة. في هذا الاطار وفي محاولة للوصول للهدف من هذا القسم، يتناول البحث منهجيا التجارب العالمية من خلال صيغها القانونية التي تبنت الحق في المدينة، وإجراءات تطبيق كل تجربة للحق في المدينة ثم بيان مدى نجاح تطبيق هذه الإجراءات في تفعيل مبادئ الحق في المدينة ثم نختم كل تجربة بالدروس المستفادة منها في البحث.

2-1- منهجية اختيار التجارب: استند البحث في اختيار التجارب التي انتهجت الحق في المدينة بعض المعايير للاختيار لكي نتمكن من استخلاص الفوائد من كل تجربة:

1- أن تكون التجربة متبنية الاعتراف بالحق في المدينة في صيغة دستورية أو قانونية: ففي حالة مدينة مكسيكو تم إصدار ميثاق مدينة مكسيكو من أجل الحق في المدينة [1]، والإكوادور يقر دستورها بالحق في المدينة في مادته31 كما أن بها قانون إشغال الأراضي 2016 الذي يعزز الحق في المدينة[25]، وكولومبيا يقر دستورها بالوظيفة الاجتماعية للملكية وخطة استعمالات الأراضي 2012 التي تقر بمبادئ الحق في المدينة[27]، والبرازيل يقر دستورها بالحق في المدينة في مادتيه 182 و 183 وقانون المدينة البرازيلي 2001 يتبنى الحق في المدينة[18].

2- أن يتوفر بالتجربة آليات لتفعيل الحق في المدينة: مثل الميزانية التشاركية وضريبة الأملاك الشاغرة ومصادرة الأراضي غير المعمورة في تجربة البرازيل [37]، وتخصيص 30% من أراضي التطوير للإسكان الاجتماعي في كولومبيا [27]، وتوجيه الضرائب العقارية لخدمة الإسكان الاجتماعي وتعويض المتضررين من مشروعات التطوير العامة في الإكوادور [41]، وبرنامج تحسين السكن في مكسيكو لتفعيل السكن الملائم [27].

3- الإشادة بالتجربة في تطبيق الحق في المدينة وإقرارها في المراجع المؤطرة للحق في المدينة [41] [43] [33]

ووفق هذه المؤشرات تم اختيار تجربة مدينة مكسيكو وتجربة الإكوادور وتجربة كولومبيا وتجربة البرازيل،والبرازيل هي الأكثر ثراءً بين التجارب إلا أن باقي التجارب تحوي ما يفيد بحثنا ويمدنا بالجديد عن تطبيق الحق في المدينة.

2-2- مدينة مكسيكو:

بلدية مدينة مكسيكو هي أول بلدية تتبنى ميثاقًا محليًا للحق في المدينة ناتج عن مشاورات مجتمعية، والميثاق صيغة قانونية ملزمة في المدينة ويحوي الحق في المدينة وفق استراتيجيات ست تضمن تحقيق كل مبادئه، كما أن هذا الميثاق تمت ترجمته إلى عدة برامج حضرية وتنموية تعبر عنه.

2-2-2- **ميثاق مدينة مكسيكو من أجل الحق في المدينة:** [1]

بشكل أساسي ينبني ميثاق مدينة مكسيكو من أجل الحق في المدينة على ست استراتيجيات أساسية وهي تتقاطع كثيرًا مع المجالات العمرانية للحق في المدينة التي استنتجها البحث في القسم الأول:

- **ممارسة المواطنة الكاملة** أي أن يتمتع جميع الأشخاص في المدينة بجميع حقوق الإنسان، ويمكن ذلك عبر آليات مثل توافر من المسكن الملائم ووصول الخدمات والمرافق لجميع السكان دون تمييز.
- **الوظيفة الاجتماعية للمدينة** حيث يتشارك الناس في العيش فيها وتكون هناك أولوية لمصلحة السكان بشكل جماعي، وذلك عبر آليات تقلل من الفصل المكان بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية.
- **المشاركة الاجتماعية** حيث يشارك الناس في القرار المشكل لمدينتهم، بدءًا من صياغة وتنفيذ السياسات العامة والتخطيط والموازنة إلى مراقبة العمليات الحضرية والتنفيذية، والوصول السهل للمعلومات الحضرية.
- **مدينة تعزز القدرة الإنتاجية للسكان** وتسعى لتوفير فرص العمل سواء بالشراكة مع القطاع الخاص أو بتضمين الأنشطة الإقتصادية الغير رسمية، ويتم تخطيط قاعدة اقتصادية بها لدعم السكان للكسب.
- **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية** والاقتصادية والطاقة في المدينة، وذلك بتحقيق التنمية الإقتصادية وكذلك النهوض بالتنمية الاجتماعية للسكان وذلك دون التأثير سلبيا على البيئة والموارد الطبيعية.
- **مدينة تتسم بفراغات عامة جيدة** وعادل حيث يتعزز التعايش الاجتماعي وتحسين الفضاء العام واستخدامه للأنشطة الاجتماعية المختلفة.

يتضح مما سبق أن الحق في المدينة هو الموجه للإطار العام في مدينة مكسيكو للأفكار والحقوق العمرانية مثل المواطنة والمساواة الاقتصادية والحصول على الخدمات واستخدام الأراضي، كما أنه في مكسيكو ركّز صناع السياسات أن يكون المواطنون جزءًا من

صنع السياسات، وهذا يوفر أساسًا لمبادرات متنوعة مثل الموازنة التشاركية ومكافحة الفساد وإتاحة المعلومات الحكومية وإصلاحات قياسات أداء الموظفين الحكوميين والتصميم للمقيمين ذوي الإعاقة. [28]

2-2-3- آليات تطبيق الحق في المدينة في مدينة مكسيكو:

اشتمل ميثاق مدينة مكسيكو للحق في المدينة على إجراءات تنفيذية متعددة للحق في المدينة، يمكننا استخلاص الإجراءات العمرانية منها كما يلي: [1]

- إشراك السكان في القرارات المصيرية والمشاركة في صنع قرارات الشؤون العامة.
- دعم تكوين الجمعيات الحضرية المعنية بالمدينة وتزويدهم بالبيانات.
- إتاحة المعلومات العامة عن المدينة ومشروعاتها.
- توافر النقل العام الملائم بتكلفة ميسورة.
- تسهيل الحصول على الخدمات العامة.
- مراعاة حماية البيئة والحفاظ عليها وتحسينها في المشروعات العمرانية.
- تيسير الحصول على الأراضي والمساكن
- تهيئة الأنشطة الاقتصادية والعمل وسط ظروف ملائمة.
- استيعاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والمؤسسات المنتجة ذاتية الإدارة.
- مد شبكات الوصول للانترنت.
- مراعاة السلامة والأمان في تصميم وتأثيث الفراغات العامة.
- تأثيث وإضاءة الفراغات العامة بما يؤهلها للأنشطة الفردية والجماعية.
- الحماية القانونية والتخطيطية من الإخلاء القسري.
- دراسة الأثر البيئي للمشروعات العمرانية
- تنسيق المواقع بما يدعم التغذية المحلية، وتهيئة مساحات ترفيهية ورياضية في المدينة.
- تغذية المساكن بالمياه النقية الكافية، وتوافر خدمات الصرف الصحي وتدوير النفايات.
- تعزيز المشاركة الاجتماعية لكافة السكان.
- وضع سياسة تمويل وائتمان لتوفير إعانات الحصول على السكن.
- استعادة العقارات المعطلة ودمجها في مشاريع المساكن الاجتماعية.
- تشريع الضرائب التي تحد من ظاهرة العقارات غير المستخدمة وغير مأهولة.
- صياغة أنماط حيازة جديدة للعقارات والأراضي مثل التأجير والملكية الجماعية.
- تجنب الفصل المكاني بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية عند تخطيط المدينة.
- قبول سداد ديون الأفراد للحكومة عبر التبرع بالعقارات لتخصيصها لبرامج الإسكان الاجتماعي.
- تطبيق الضرائب التصاعدية التي تصرف الناس عن اكتناز العقارات دون استعمال.
- التوزيع العادل للأعباء والمزايا الناتجة عن عمليات التطوير الحضري.
- ضبط توزيع الخدمات العامة بشكل عادل لجميع السكان.

2-2-4- الواقع التنفيذي للحق في المدينة في مدينة مكسيكو

رغم أن مدينة مكسيكو سعت بخطوات جدية في اتجاه الحق في المدينة عبر الميثاق والبرامج التي رشحت عنه إلا أن الخطوات التنفيذية لهذه البرامج لم تواكب مسيرة التشريعات والبرامج بما انتهى إلى الاكتفاء بإجراء بعض التحسينات الحضرية. فعلى الرغم من رؤية الميثاق المثالية للمدينة إلا أنه على أرض الواقع يستمر تهميش السكان الفقراء وطردهم نحو أطراف المدينة بما يؤدي إلى تضخم المستوطنات العشوائية، حيث صعوبة إمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق مثل المياه والكهرباء.[27]

السياسات الحكومية الموجهة نحو الإسكان الاجتماعي لم تكن أوفر حظًا في تحقيق أهدافها، خاصة مع تضخم ظاهرة (التسقيع) حيث أن المطورون ينشئون العقارات بإعانات الدولة ثم ينتظرون مدة خمس سنوات -مدة حظر الإيجار أو البيع لغير المستحقين- ويطرحون هذه العقارات بأسعار غالية، ووفقاً لحكومة مدينة مكسيكو فإن أكثر من 75% من مساكن الإسكان الاجتماعي لم تصل إلى السكان ذوي الدخل المنخفض.[28]

ثمة أدوات نتجت عن ميثاق مدينة مكسيكو من أجل الحق في المدينة لحفظ الوظيفة الاجتماعية للملكية مثل الضوابط المصرفية التي تحجز الأراضي أو المساكن التي لم تصل لمستحقيها وضوابط الإيجاروقوانين مكافحة المضاربة العقارية وغيرها من الأدوات التي تمتلكها المدن ويمكنها بها توجيه السوق العقاري وبناء نسيج حضري بشكل جماعي يتسم بالعدالة والمساواة. إلا أنه لم يتم تطبيق هذه الأدوات بالقدر الكافي الذي يمكن للحق في المدينة ويحقق الوظيفة الاجتماعية للملكية. [27]

2-2-6- الدروس المستفادة من تجربة مدينة مكسيكو:

استعراض ميثاق مدينة مكسيكو من أجل الحق في المدينة يوضح أنه قطع مسافات طويلة في مسيرة الحق في المدينة، بما يجعل هذا الميثاق وثيقة معبرة بدقة وتفصيل مستفيض عن الحق في المدينة ومبادئه الأساسية، والبرامج التي تلت الميثاق أخذت مبادئ الميثاق من الشق النظري إلى الواقع التطبيقي بما انعكس على حياة بعض السكان، وربما هذه البرامج لم يتم استكمالها ومتابعتها بالشكل المطلوب لتؤدي غرضها إلا أنها حققت بعض أهدافها. والفجوة الكبيرة في مدينة مكسيكو كانت بين نظريات الميثاق المثالية وتطبيقاته المتواضعة التي لم تدانِ أهدافه الكبيرة، لكن مع هذا يظل وجود الميثاق كصيغة قانونية ملزمة باعث أملٍ لتمكين الحق في المدينة.

2-3- تجربة الإكوادور:

دستور جمهورية الإكوادور الصادر عام 2008 تضمن في مادتيه ال30 و31 رسم السياسة الحضرية، وكان صريحًا في إيضاح حق السكان في التمتع بالمدينة وأماكنها العامة وهو ما يعني الحق في المدينة وينص على ذلك صراحة كما جاء في المادة 31: (للجماهير الحق في الاستمتاع الكامل بكل أرجاء المدينة والأماكن العامة فيها على أساس مبادئ الاستدامة، والعدالة الاجتماعية، واحترام كافة الثقافات الحضرية والموازنة بين كافة الثقافات الريفية والثقافات الحضرية، وممارسة الحق في الاستمتاع بالمدينة التي تقوم على أساس الإدارة الديمقراطية للمدينة، وذلك فيما يتعلق بالوظيفة البيئية والاجتماعية للمدينة وللممتلكات وللمدينة نفسها والممارسة الكاملة للمواطنة). [30] وفي خطة التنمية الوطنية (2009-2013) تم إدراج الحق في المدينة بشكل صريح، وتم استحداث منصب وكيل وزارة الإسكان يختص بتفعيل الحق في المدينة ويتابع إجراءات تنفيذه،بينما خطة التنمية الوطنية اللاحقة (2013-2017) كانت أكثر تفصيلًا للحق في المدينة وعناصره، واستحدثت بعض الأدوات لترسيخ الوظيفة الاجتماعية للملكية والاستدامة البيئية والإدارة الديمقراطية للمدن والوصول إلى الأماكن العامة.[41]

2-3-1- أدوات تفعيل الحق في المدينة في تجربة الإكوادور:

خطة التنمية الوطنية للإكوادور 2016 بتنت بعض الآليات لتفعيل المسكن الملائم مثل:

- تحديد قيم الإيجارات السكنية وزياداتها حتى لا يخصل بها طفرات
- حظر الإخلاء القسري، وتعويض السكان المتضررين من مشروعات التطوير.
- توصيل جميع المساكن بالمرافق الأساسية: الكهرباء والمياه والصرف الصحي.
- توفير الخدمات العامة في نطاق السكن مثل الإسعاف والإطفاء.
- تمهيد الطرق وتوفير شبكة نقل عام تخدم جميع المساكن.
- ضمان ألا تتخطى نسبة الإنفاق على السكن نسبتها بما يجور على احتياجات السكان الأخرى
- منع الزيادات المفاجئة في أسعار مواد البناء لكيلا ينعكس على أسعار الوحدات السكنية.
- مراقبة جودة المساكن وأمانها على قاطنيها.
- توفر الشروط الصحية في المسكن وتحقيقه للخصوصية.

كما أن **قانون الأراضي** أبرز التشريعات في الإكوادور التي تكرس للحق في المدينة وقد أنتج بعض الآليات التنفيذية مثل:

- فرض ضريبة عالية على قيمة الربح الاستثنائي العائد من عملية المضاربة والتسقيع للأراضي.
- تحديث السجل العقاري لكل مدينة بشكل دوري ومتابعة الأراضي التي لم يصدر بحقها شهادات إنجاز بناء
- تدابير لتعويض خسارة السكان الذين فقدت مساكنهم بعض قيمتها بسبب أعمال التطوير العامة.
- تجمع الإدارات المحلية الضرائب العقارية والتصرف فيها بما يخدم الإسكان الاجتماعي والبنية الأساسية.
- مراعاة تجدد الموارد الطبيعية عند استخدامها، عبر برنامج تقييم الأثر البيئي للمشروعات العمرانية.
- توليد الإنتاج عبر: تهيئة الساحات والفراغات للأنشطة المُدرة للدخل- وجود أبنية معدة للانتاج والخدمات داخل المناطق السكنية- أنشطة ينتج عنها فوائض تغطي صيانة الأماكن العامة- إدارة النفايات ومعالجتها.
- مراعاة التوازن في استعمالات الأراضي بين مراكز التسوق الكبرى وأماكن الانتاج والتوزيع المحلية.
- توافر مراكز التعليم البديل ومراكز التعلم مدى الحياة.
- إعادة توطين سكان المناطق المتدهورة أو المباني الخطرة واحترام شبكاتهم الاجتماعية.
- تمكين المضارين من الإخلاء القسري من المحاكمة العادلة والتعويض المالي أو المسكن البديل الآمن الملائم.
- تجنب استخدام المناطق الملوثة بالنفايات السامة أو القريبة من الصناعات الثقيلة للاستخدامات السكنية.

2-3-2- الدروس المستفادة من تجربة الإكوادور

دستور الإكوادور 2008 مثّل نقطة فارقة في تسمية الحقوق التي يشتمل عليها الحق في المدينة، وجاءت بعده خطط التنمية الحضرية والسياسات الحكومية تدعم هذه الحقوق وتمهد لإنفاذها بشكل واقعي، حتى أن تجربة الإكوادور تفردت في تضمينها للمسكن الملائم وخصائصه بالتفصيل ضمن خطة التنمية الوطنية، وجاء قانون الأراضي 2016 ليعزز مبادئ الحق في المدينة. كما أن الإكوادور استحدثت بعض الأدوات الحضرية التي تمكّن للحق في المدينة وتوزع المسئوليات على المحليات وتلزمها بمراعاة الوظيفة الاجتماعية للملكيات ومتابعة حالة الأراضي والعقارات.

2-4- تجربة كو لومبيا:

من الدول التي تبنت فكرة الحق في المدينة دولة كولومبيا في أمريكا الجنوبية، بما انعكس على الدستور والقوانين الحاكمة للحياة الحضرية مثل القانون 388 لسنة 1997 في مادته رقم 58 التي تقر الوظيفة الاجتماعية للملكية، وبالأساس فإن الدستور الكولومبي 1991 يعترف بالوظيفة الاجتماعية ويقر الحق في السكن الملائم والحصول على الخدمات العامة وضرورة الحفاظ على الأماكن العامة. وصدرت خطة استعمال الأراضي (2012-2016) التي تقلل من الفصل المكاني بين الفئات الاجتماعية.[30]

2-4-1- آليات تنفيذ الحق في المدينة في كولومبيا:[25]

في مسارها لتطبيق مبادئ الحق في المدينة اعتمدت كولومبيا بعض الأدوات والآليات التي تمهد وتطبق الصيغ القانونية للحق في المدينة مثل:

- **الوظيفة الاجتماعية للملكية**: مراعاة وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الفردية، ومراعاة الالتزامات الناتجة عن التملك بما لا يخل بالملكية الخاصة وتعويضها، ودعم الانتاج الاجتماعي للموئل عبر الاعتراف به ومده بالمرافق ودعمها بالاستشارات الفنية والقانونية.
- **جلسات الاستماع والمشاركة:** في القانون 1997/388 تم استحداث آليات مثل حضور جلسات الاستماع للمخططات الرئيسية وتقديم الالتماسات لاقتراح مشروعات جديدة، وتقديم طلبات اعتراض على بعض المشروعات المقترحة. كما أوجب القانون الشفافية المالية والإدارية والسياسية للإدارة المحلية للمدينة.
- **مراعاة نسبة الإسكان الاجتماعي في مشروعات التنمية الحضرية:** وهي أداة تضع شرطًا لقبول مخططات مشروعات التنمية الحضرية أن يخصص نسبة 30% من أراضي الإسكان بها للإسكان الاجتماعي.
- **التكثيف الرأسي والتوازن الحضري:** وهو مبدأ تم استهدافه عبر زيادة كثافة المناطق ذات القيمة الاقتصادية عبر اشتراطات تسمح بارتفاعات أعلى من باقي المناطق، بالإضافة إلى التوازن الحضري عبر زيادة المسطحات الخضراء والأماكن الترفيهية والخدمات بما يراعي التكثيف الحاصل.
- **ضريبة الأملاك:** رفع ضرائب الأملاك نحو الاستخدامات التي تخل بالوظيفة الاجتماعية للملكية مثل المباني غير مستغلة أو الشاغرة عبرضريبة تزداد تدريجياً بمرور الوقت.
- **المشاركة في فائض القيمة:** أداة لفرض رسوم تتناسب مع الفائدة التي تعود على المُلاك الذين يستفيدون من زيادة قيمة عقاراتهم بفضل التطويرات التي تقوم بها الإدارة البلدية مثل تغيير استعمال الأراضي أو المرونة في الاشتراطات البنائية.
- **الاعتماد على النقل العام:** تهيئة نظام نقل عام عبر تطبيق نظام الأتوبيسات السريعة (BRT) عبر محطات رئيسية، وهذه المحطات الرئيسية يتم التخديم عليها ونقل السكان إليها عبر حركة وسائل نقل عام أخرى، بالإضافة إلى تهيئة مسارات الدراجات ومنع السيارات الخاصة من بعض الطرق أوقات الذروة عبر فرض ضرائب، بالإضافة إلى تهيئة فراغات عامة مرتبطة بمحطات النقل العام.[30]
- **الفراغات العامة الجيدة عبر** توسيع الحدائق العامة وتحسين جودتها، تشجيع إنشاء ساحات آمنة لألعاب الأطفال، تهيئة مساحات لاجتماع السكان وأنشطتهم الاجتماعية.

تحقيق الاستدامة عبر تعزيز الإدارة المسؤولة بيئيًا واجتماعيًا في مجالات التراث والطاقة، وتحديد مناطق النمو العمراني المقيدة بيئيًا كالمحميات البيئية، والحفاظ على الأراضي الريفية المنتجة وإيقاف عمليات تبوير الأراضي وتحويل استعمالها.

- **ازدهار الأنشطة الاقتصادية** عبر إنشاء شبكة معلومات عن سوق العمل وسبل الحصول على فرصة عمل، وتهيئة فرص عمل منتجة، وتوفر مراكز التدريب المهني لتدريب الشباب وربطها بمؤسسات سوق العمل، وإقامة المعارض والمنتديات لجميع فئات الشركات والمصانع بالمدينة، وإنشاء دور حضانات تمكّن الأوصياء من إيداع ابناءهم بها لممارسة أعمالهم، والعمل على استدامة الصناعة والانتاج بالمدينة[25].

2-4-2- الدروس المستفادة من تجربة كولومبيا:

حققت كولومبيا في مسيرها لتعزيز الحق في المدينة إنجازات متلاحقة عبر الإقرار الدستوري والقانوني للحق في المدينة ومكوناته، وجاءت خطة استخدام الأراضي لتُترجم هذه النصوص القانونية إلى آليات حضرية تمكن الحق في المدينة، وهي آليات أهميتها تكمن في قابليتها للتنفيذ وتعبيرها الحقيقي عن مكنون الحق في المدينة مثل المشاركة في فائض القيمة وضريبة الأملاك ومراعاة نسبة الإسكان الاجتماعي في المشروعات التنموية.

2-5- تجربة البرازيل:

تكونت (الحركة القومية للإصلاح العمراني) فى البرازيل بناءً على تردي الأوضاع العمرانية وركّزت على مجموعة من القضايا العمرانية والمبادئ العامة ممّا مكنّها من الخروج بأفكار جديدة تم تتويجها بإعداد مقترحات وتقديمها للجنة إعداد الدستور، وكان أبرز هذه المقترحات تحقيق المشاركة المجتمعية وتقنين الأحياء غير الرسمية وتطبيق الوظيفة الاجتماعية للملكية وتحقيق اللامركزية في إدارة البلديات ومنع الإخلاء القسري للمساكن.

بعد إقرار الدستور البرازيلي وتضمنه مادتين تضمنان الحق في المدينة تكوّن المنتدى الوطني للإصلاح الحضري Fórum Nacional de Reforma Urbana "FNRU") من منظمات وهيئات المجتمع المدنى- يعمل على المستوى الوطني لتعميم الحق في المدينة وتبنى ثلاث مبادئ أساسية هي ضمان أمن الحيازة والوظيفة الاجتماعية للملكية والمشاركة المجتمعية في صنع القرار الحضري، وفي سبيل ذلك

تم عقد العديد من ورش العمل وجلسات الاستماع وإعداد المقترحات المفعلة للحق في المدينة. وكان من أبرز نتائج جلسات وورش عمل المنتدى الوطني للإصلاح العمراني:[18]

- قيام الجمعية التأسيسية البرازيلية بتعديل الدستور على نحو يقر الحق الاجتماعي في السكن.
- إقرار قانون المدينة فى عام 2001 يتضمن أدوات وآليات تطبيق الحق في المدينة.
- إنشاء وزارة المدن كجهة تنفيذية ترعى مبادرات الإصلاح العمراني، وكان لهذه الوزارة دور كبير تنفيذ قانون المدينة ودخول مبادئ الحق في المدينة حيز التطبيق.
- تنظيم مؤتمر المدن وانتخاب مجلس المدن المخول برسم سياسة التنمية العمرانية في البرازيل.

2-5-1- آليات تفعيل الحق في المدينة في التجربة البرازيلية:

لم تكتفِ البرازيل بالمبادئ التوجيهية للحق في المدينة، ولكن ثمة أدوات تطبيقية لتحقيق هذه المبادئ، تنوعت هذه الأدوات بحسب البلديات والسلطات المحلية وتفاوت تطبيقها على إثر اللامركزية التي تتسم بها إدارة البلديات بالبرازيل، وكان أبرز هذه الأدوات:

- الميزانية التشاركية التي تمكن السكان من المشاركة في صنع قرارات الميزانيات العامة للمدينة، وتحديد أولويات المشروعات العمرانية والخدمية في مدينتهم. [22]
- تقييم الأثر للأحياء كأداة رقابية لمراجعة الآثار الناجمة عن قيام المشروعات سواء كانت آثارًا بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية تؤثر على السكان، كما أنه يلزم البلديات بدعم المشروعات ذات الأثر الإيجابي على المدينة.[29]
- المخطط الرئيسي للمدينة بالمشاركة حيث أن قانون المدينة البرازيلي يُلزم المدن التي يزيد تعداد سكانها عن 20,000 نسمة بإعداد مخطط رئيسي قائم على المشاركة المجتمعية. [18]
- ضريبة الأملاك الشاغرة بغرض دفع السكان لاستخدام الوحدات الشاغرة وبناء الأراضي وإلا فإن الضرائب التصاعدية لن تمكنهم من إهمال ممتلكاتهم أو ادّخارها دون استعمال.[37]
- المساهمة في المشروعات التطويرية عبر تحصيل ضرائب تتناسب مع الفوائد العائدة على المساكن المستفيدة من مشروعات التطوير الحضري، وتسكين هذه العوائد لخدمة المتضررين من المشروعات. [19]
- الاستفادة من الأراضي المصادرة بأن تكون الأولوية للأراضي المصادرة في مشروعات الخدمات العامة، وتلبية متطلبات الإسكان الاجتماعي والارتقاء بالأحياء الفقيرة. [22]
- برنامج بيتي حياتي الذي يوفر تمويل عقاري لذوي الدخل المنخفض لأقساط تمتد لمدة 30 سنة عبر توفير الحكومة المنزل الخاص للأسرة على أن تبدأ الأسرة في سداد الأقساط بعد استلام المنزل.[27]
- حق الانتفاع بالأرض في إطار الإسكان الاجتماعي كأداة مساندة للغير قادرين على إثبات ملكيتهم للأراضي التي يعيشون عليها، فيتم التعاقد معهم بعد تطوير المنطقة على حق الانتفاع بالأرض لغرض السكن فقط.[24]
- تنظيم الأراضي غير الرسمية: أداة تمكن القاطنين على أراضي الملكيات العامة من البدء في إجراءات تملكها بشرط إثبات إقامتهم المستمرة عليها بغرض السكن لمدة خمس سنوات. [26]
- مصادرة الأراضي حيث تحدد بعض القوانين في البرازيل مهلة للبناء على الأرض الممنوحة من الحكومة وتعميرها وفق المخطط الرئيسي للمدينة، بعد مرور خمس سنوات من استلام الأرض يتم فرض ضرائب تصاعدية في حال عدم تعميرها، وإذا مرت 15 سنة دون تعميرها يتم سحبها وتعويض المستفيد منها.[29]
- المؤتمر العام للبلدية بمشاركة السكان وهو اجتماع دوري بدعوة عامة للسكان لعرض نتائج الإدارة الحضرية للمدينة واستقبال المقترحات والاستفتاء بشأن أولوية المشروعات في المدينة. [21]
- مجالس المشاركة المجتمعية قوامها الأفراد المنتخبون الممثلون لكل مقاطعة من مقاطعات المدينة بغرض مراقبة الإنفاق والمشروعات العامة، ويتم انتخاب أعضاء المجلس عن كل مقاطعة بالمدينة بحيث يتناسب عدد الأعضاء مع حجم سكان المقاطعة وتستمر العضوية لمدة سنتين قابلة للتجديد. [22]
- توفير الحافلات والنقل العام للجميع عبر توسيع منظومة النقل العام لتخدم جميع السكان عبر زيادة الحافلات ذات الجودة العالية وإعادة هيكلة شبكة الطرق وتوسيعها لتستوعب ذلك. [33]
- المخطط العام للمناطق غير الرسمية الذي يعتمد على المخطط العام للمدينة ولكن له اشتراطاته الخاصة التي تلائم المنطقة غير الرسمية، بهدف تقنين الأوضاع وإيقاف تدهورها ومشاركة السكان في عملية الإرتقاء. [20]
- الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي وعدم المساس به في مشروعات التطوير، وربط الاستعمالات الترفيهية بالحفاظ البيئي وتقدير التراث. [21]
- دعم الانتاج الغذائي والزراعة داخل المناطق السكنية.
- منع احتلال المناطق الخطرة أو المحميات البيئية (الغابات ومجاري الأنهار). [26]
- توسيع رقعة الحدائق العامة ومتابعة صيانتها الدورية، وضمان سهولة الحركة والوصول في الأماكن العامة للجميع، ودعم الاستخدام الإبداعي للفراغات العامة، وتعزيز هوية الأحياء المختلفة من خلال تصميمها وساحاتها[33]

- صيانة مسارات المشاة والدراجات، وإغلاق بعض الشوارع أيام العطلات للأغراض الترفيهية.[20]
- تنظيم الإعلانات بالطرق العامة بما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي. [19]

2-5-2- تقييم تنفيذ الحق في المدينة في البرازيل:

على الرغم من أن قانون المدينة البرازيلي يعتبر سابقة قانونية تفصيلية للحق في المدينة إلا أن التطبيق الفعلي للقانون لم يرقَ إلى ما يحقق مستهدفات القانون. [18] وأبرز مشكلة تواجه تنفيذ الحق في المدينة هي نقص الموارد في العديد من البلديات البرازيلية التي تخفق في تنفيذ مخططاتها الرئيسية لأنها لا تمتلك هيكلًا ملائمًا ينهض بالتخطيط العمراني للمدينة سواء من الناحية البشرية أو التكنولوجية أو المادية [21] كما أن توفير إسكان اجتماعي سهل الوصول إليه وكافٍ وفي موقع جيد وبأسعار معقولة وغيرها من المواصفات التي يقتضيها الحق في المدينة ويقرها قانون المدينة البرازيلي لم يتم تنفيذه بالصورة المطلوبة نظرًا لانسياق البرازيل للسياسة النيوليبرالية الداعمة لحرية الأسواق ودعم المطورين بدلًا من توجيه الدعم للفئات الأكثر احتياجًا من السكان. [37] من المهم القول أن هذه المشكلات التي تعيق التطبيق الفعلي لقانون المدينة الممثل لمبادئ الحق في المدينة لا تعني فشل التجربة بقدر ما تنبئ بالتحديات الكبيرة التي تواجه تحويل المُثُل النظرية للحق في المدينة إلى واقعٍ عملي، وأن الانتقال من الواقع الغير مرضي إلى إعادة هيكلة الحياة الحضرية وفق مبادئ الحق في المدينة ليس بالأمر السهل، لكنه ممكن بعض الشئ.

2-5-3- الدروس المستفادة من تجربة البرازيل:

البرازيل قطعت شوطًا كبيرًا وأحدثت العديد من التطورات الهامة في اتجاه تمكين الحق في المدينة، لقد تغير نموذج التخطيط العمراني في البرازيل من الشكل المركزي الذي يعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد -في مراحل التخطيط وما بعد التخطيط من التنفيذ والتشغيل والتقييم- إلى نموذج يعمل على إنشاء وتشغيل مدن تتسم بالمشاركة المجتمعية ولا يوجد بها فصل اجتماعي أو اقتصادي كما أنها تقوم بوظيفتها الاجتماعية، ورغم التحديات العمرانية شديدة الصعوبة، ولكن بفضل إصرار حركة الإصلاح العمرانية وغيرها من المبادرات تحسنت ظروف الحياة بالنسبة لكثير من البرازيليين، وتبقى تجربة البرازيل نموذجًا يحتذى به في تحقيق المشاركة المجتمعية وتفعيل الحق في المدينة.

3- آليات تفعيل الحق في المدينة:

خلصنا في ختام دراستنا للجانب النظري للحق في المدينة في القسم الأول إلى المجالات العمرانية لمنظومة الحق في المدينة، وفي هذا القسم يستخلص البحث آليات تفعيل كل مجال عمراني للحق في المدينة من الجانب التطبيقي والتجارب العالمية المنتهجة للحق في المدينة، على أن يكون هذا القسم هو التمهيد للقسم الأخير من البحث المعني ببناء الإطار العام للمؤشرات العمرانية للحق في المدينة.

3-1- آليات تهيئة المسكن الملائم

- تخصيص 20% من أراضي التطوير السكني الجديدة للإسكان الاجتماعي
- المراجعة الدورية لهيكل إنشاءات المدينة ومبانيها، وتفعيل برامج صيانة دورية.
- توفير أنماط متنوعة من التملك تناسب كافة السكان، وتيسير الحصول على الأراضي والمساكن
- إيجاد وسائل تمويل لأنماط الإسكان للفئات منخفضة الدخل.
- تحفيز القطاع الخاص والمستثمرين للمشاركة في توفير السكن لذوي الدخل المنخفض.
- الارتقاء بالمناطق غير الرسمية وتوفير البنية التحتية.
- الحد من الإقصاء العمراني لفئة من السكان والمتمثل في الحرمان من الخدمات أو الفراغات العامة.
- توفير البدائل الملائمة للسكان داخل مناطقهم وخارجها بتكلفة ميسورة.
- وضع سياسة تمويل وائتمان لتوفير إعانات الحصول على السكن.
- استعادة العقارات الخالية ودمجها في مشاريع المساكن الاجتماعية.
- تشريع الضرائب التي تحد من ظاهرة العقارات غير المستخدمة وغير مأهولة.
- صياغة أنماط حيازة جديدة للعقارات والأراضي مثل التأجير والملكية الجماعية.
- تجنب الفصل المكاني بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية عند تخطيط المدينة.
- قبول سداد ديون الأفراد للحكومة عبر التبرع بالعقارات لتخصيصها لبرامج الإسكان الاجتماعي.
- تطبيق الضرائب التصاعدية التي تصرف الناس عن اكتناز العقارات دون استعمال.
- تطوير المناطق التي تفيد الفئات الأشد احتياجًا.
- التوزيع العادل للأعباء والمزايا الناتجة عن عمليات التطوير الحضري.
- تمكين المضارين من الإخلاء القسري من التعويض المالي أو المسكن البديل الآمن الملائم.
- دعم الانتاج الاجتماعي للموئل عبر الاعتراف به ومده بالمرافق ودعمها بالاستشارات الفنية والقانونية.
- تقنين الحيازة في التجمعات غير الرسمية التي لا تمثل خطرًا على ساكنيها.

3-2- آليات توافر الخدمات والمرافق العامة

- ضمان توفير الخدمات بشكل كافي ميسور التكلفة للجميع.

- وضع برامج توزيع الخدمات بالتشاور مع السكان، ومراعاة احتياجات الفئات الأشد فقرًا
- جذب السكان والقطاع الخاص والجهات المختلفة لتمويل توفير الخدمات.
- مراعاة التوسع المستقبلي في البنى التحتية الناتج عن التوسع الحضري.
- تأمين حصول الجميع بشكل منصف على المرافق الأساسية (المياه والصرف والكهرباء والغاز)
- تأمين حصول الجميع على خدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة.
- توافر خدمات الصرف الصحي وجمع النفايات وإعادة تدويرهم.
- ضبط توزيع الخدمات العامة بشكل عادل لجميع السكان.
- توافر مراكز التعليم البديل ومراكز التعلم مدى الحياة.
- ضمان وقوع الخدمات ضمن النطاق الجغرافي المناسب لجميع السكان.

3-3- آليات تفعيل جودة النقل والحركة

- العمل على خفض تلوث الهواء عن طريق تشجيع النقل غير الآلي وتوفير النقل العام.
- تخطيط شبكات طرق تدعم سهولة التنقل.
- توفير التدابير التي تسهل وصول ذوي الإعاقة إلى إلى مختلف مفردات البيئة العمرانية للمدينة.
- القرب المكاني بين السكن والخدمات من جهة وبين السكن وأماكن العمل من جهة أخرى.
- توسيع وصيانة مسارات المشاة وممرات الدراجات.
- توسيع الاعتماد على النقل العام ورفع جودتها بحيث تكون آمنة ومريحة وفعالة وبأسعار ممكنة
- إغلاق بعض الشوارع أيام العطلات للأغراض الرياضية والترفيهية.
- ضمان سهولة الحركة والوصول في الأماكن العامة للجميع.

4-3- آليات تفعيل تخطيط الأنشطة الاقتصادية

- التدرج في دمج الاقتصاد غير الرسمي بما لا يعرقل استمراره.
- تقنين أوضاع أماكن العمل غير الرسمية وتطويرها وإمدادها بالخدمات.
- توفر الخدمات لكل فئات العمال.
- توافر القاعدة الاقتصادية التي تضمن العمل اللائق وسبل الاكتساب للفئات الفقيرة.
- دعم الاقتصاد غير الرسمي وأسواقه عبر إمدادها بالطرق بما يسهل الوصول لها.
- تسهيلات عقارية وضريبية للقطاع الخاص تسمح بتوفير فرص عمل لائقة.
- توفير الأراضي وإمكانية الوصول إلى الأسواق لكل المنتجين
- وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة داخل المدينة
- تصميم المناطق الصناعية بما يدعم إدارة المخاطر والكوارث وبناء القدرة على الصمود.
- التعاون المتبادل بين المدن والتجمعات الريفية وتسهل الروابط التجارية والانتاج المحلي والمستدام.
- توفر مساحات لتوليد الدخل عند تصميم المنازل
- تهيئة الساحات والفراغات للأنشطة المُدرة للدخل وتوفر نقاط تجارية بها.
- مراعاة التوازن في استعمالات الأراضي بين مراكز التسوق الكبرى وأماكن الانتاج والتوزيع المحلية.
- إنشاء شبكة معلومات يتم تحديثها دوريًا عن سوق العمل وسبل الحصول على فرصة عمل.
- توفر مراكز التدريب المهني لتدريب الشباب وربطها بمؤسسات سوق العمل.
- العمل على استدامة الصناعة والانتاج بالمدينة، والسعي نحو الصناعات غير الملوثة.
- تنظيم الإعلانات بالطرق العامة بما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي.

5-3- آليات تحقيق البيئة العمرانية المستدامة

- استخدام الأراضي بكفاءة وفق نظم تخطيطية تضمن استدامتها وتراعي استعمالها المناسب وفق قيمتها.
- إدارة الموارد بكفاءة مستدامة بما يزيد الانتاجية دون الإخلال بالآثار البيئية.
- حماية العناصر الايكولوجية مثل المساحات الخضراء والشواطئ
- توفر بدائل نظيفة ومستدامة لمصادر الطاقة.
- التقليل من آثار البناء على البيئة، واستخدام موارد محلية الصنع.
- تعميم أساليب تخطيط للبنية التحتية تتسم بالكفاءة والاستدامة.
- تهيئة المدينة لتكون قادرة على مواجهة الكوارث.
- تخطيط المدن عمرانيًا بشكل متضام ومتكامل يشجع كفاءة الخدمات والبنية التحتية والطاقة.
- توفير آليات لرصد ودراسة المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها.

- مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث
- مراعاة حماية البيئة والحفاظ عليها وتحسينها في المشروعات العمرانية.
- تجنب استخدام المناطق الملوثة أو القريبة من الصناعات الثقيلة للاستخدامات السكنية او الخدمية.
- تحديد مناطق النمو العمراني المقيدة بيئيًا كالمحميات البيئية.
- وضع خطة تشاركية لإدارات الطوارئ والكوارث البيئية.
- استخدام المواد ذات الأثر البيئي المنخفض

3-6- آليات تفعيل مجال توافر الفراغ العام

- تحفيز الاستعمالات المتنوعة للأماكن العامة لتحقيق الترابط الاجتماعي والترفيه والاكتساب.
- تصميم شبكة مترابطة من الأماكن العامة سهلة الوصول ومهيئة للاستعمال.
- التشارك مع السكان والمجتمع المدني في إدارة وصيانة الأماكن العامة.
- ضمان الأمان وخلو الأماكن العامة من العنف.
- تخطيط الأماكن العامة والبنية التحتية بصورة تحافظ على البيئة مثل التشجير.
- توفير أرصفة وممرات مشاة ودراجات جيدة بالفراغات العامة.
- تصميم مناطق الواجهة البحرية والحدائق العامة بما يعدد استخداماتها
- تأثيث وإضاءة الفراغات العامة بما يؤهلها للأنشطة الفردية والجماعية.
- توسيع الحدائق العامة وتحسين جودتها.
- تشجيع إنشاء ساحات آمنة لألعاب الأطفال في الفراغات العامة.
- الحفاظ على المناطق الخضراء وتنميتها، وتوفير الأشجار المثمرة.
- تطوير مناطق الرياضات المتنوعة التي يصل إليها جميع السكان.
- تعزيز هوية الأحياء المختلفة من خلال هندستها المعمارية وساحاتها.
- ضمان سهولة الحركة والوصول في الأماكن العامة للجميع.

3-7- آليات تحقيق المشاركة المجتمعية

- إيجاد صيغ تفاهم مع السكان وإشراكهم في المشاريع التحسينية التي تستهدف منطقتهم.
- صياغة آليات المساءلة وتوفير الهياكل التنظيمية الخادمة لهذا.
- الاستفادة من التكنولوجيا في الشراكة في الإدارة المحلية والمساءلة.
- تمكين السكان من مراقبة مشروعات المدينة
- بلورة المبادرات المجتمعية فنيًا وتخطيطيًا بما يجعلها قابلة للتنفيذ.
- الالتزام بالشفافية في عرض البيانات وتسهيل الوصول إليها.
- تنظيم السكان المهمشين وذوي الإعاقة في هياكل يسهل التواصل معها.
- رفع الوعي العمراني للسكان بما يسمح لهم بالمشاركة الفعالة.
- الشفافية المالية والإدارية والسياسية للإدارة المحلية للمدينة.
- إشراك السكان في صنع قرارات المدينة ومشروعاتها العمرانية
- توفر مؤسسات محلية فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
- دعم تكوين الجمعيات الحضرية المعنية بالمدينة وتزويدهم بالبيانات.
- وجود جهات رقابية تابعة للمجتمع المدني للمراقبة والمساءلة وتقديم التوصيات والملاحظات.

4- الإطار العام لمؤشرات القياس العمرانية المعبرة عن الحق في المدينة:

بعد دراسة الجانب النظري والتجارب العالمية لتطبيق الحق في المدينة، استنتج البحث في القسم (3) آليات تفعيل الحق في المدينة وفق المجالات العمرانية،وفي هذا القسم سنقوم ببناء مصفوفة المؤشرات العمرانية للحق في المدينة وذلك عبر العمل على مفرادات القسم السابق (3) من آليات تفعيل الحق في المدينة بالدمج والانتقاء منها لاستنتاج المؤشرات العمرانية المعبرة عن كل مجال عمراني من مجالات الحق في المدينة بحيث تكون قابلة للقياس والتطبيق. وجدير بالذكر أن هذه المؤشرات العمرانية ليست من إنشاء الباحثين ولكن تم الاسترشاد بمصادر متنوعة مثل مؤشرات موئل الأمم المتحدة[3] ومؤشر ازدهار المدن[48] والمرصد الحضري لمدينة الرياض[47] والمرصد الحضري لهيئة التخطيط العمراني[50]، وما نتج عن ذلك هو الإطار العام للمؤشرات العمرانية للحق في المدينة ينقسم إلى المجالات العمرانية وكل مجال له عدة مؤشرات لمعرفة مدى تحقيقه، ولكل مؤشر عدة أدوات قياس تستخدم لقياس تطبيقه.

ثم سنستتبع مصفوفة المؤشرات بالمعوقات التي تقف حاجزًا أمام إنفاذ الحق في المدينة وتطبيقه بالشكل المطلوب، وبعد ذلك سنورد أهم الإجراءات التمهيدية اللازمة لتنفيذ الحق في المدينة، وبهذا يستكمل هذا القسم بأركانه الثلاثة الإطار العام اللازم لتطبيق الحق في المدينة.

4-1- مصفوفة المؤشرات العمرانية للحق في المدينة:

المجال العمراني	م	المؤشر	أدوات قياس المؤشرات العمرانية للحق في المدينة
تهيئة المسكن الملائم	1	توفر أمن الحيازة ومراعاة الملكية الخاصة	إمكانية التصالح على مخالفات البناء
			نسبة الملكيات الخاصة من أراضي المدينة
			تعويض المتضررين من عمليات التطوير العمراني
	2	إمكانية حصول الجميع على المسكن	تناسب أنماط الإسكان المخطط مع أنماط الطلب السكاني
			توفر مسارات للإنتاج الاجتماعي والبناء الذاتي للمسكن بالمدينة
			تنوع مساحات الرصيد السكني بالمدينة بما يناسب جميع الفئات
			نسبة الإسكان المقترح من الأراضي الشاغرة بالمدينة
			عدد الوحدات السكنية / عدد الأسر بالمدينة
	3	تحقيق صلاحية السكن	تناسب مساحات الوحدات السكنية مع الاحتياجات المعيشية والأعراف
			نسبة المساكن الرديئة من إجمالي الرصيد السكني
			هياكل ونظم إنشاء الوحدات السكنية بالمدينة
			معدل التزاحم: عدد الأفراد/الغرفة
			مراعاة المسافات البينية بين المساكن بما يحقق التهوية والخصوصية
			توفر الاستعمالات المختلطة المتناسبة وتقاربها
			الفصل بين المساكن والاستعمالات المتضاربة
	4	تحقيق الوظيفة الاجتماعية للمدينة	نسبة الوحدات الشاغرة من إجمالي الرصيد السكني
			نسبة الوحدات السكنية المدعومة حكوميًا من إجمالي الرصيد السكني
			اشتراط السكن بالوحدة لمدة خمس سنوات بالنسبة للوحدات المدعومة
			نسبة وحدات الإسكان الاقتصادي التي أنشئت بالشراكة مع القطاع الخاص
	5	تجنب الإقصاء الاجتماعي	تجاور فئات الإسكان المتنوعة مكانيًا
			نسبة أي نوع إسكان لا تتجاوز 50% من الرصيد السكني للمنطقة السكنية
			تخصيص 20% من أراضي التطوير السكني الجديدة للإسكان الاجتماعي
توافر الخدمات والمرافق العامة	6	إتاحة الخدمات والمرافق العامة وسهولة الحصول عليها	توصيل جميع المساكن بالمرافق العامة(مياه-صرف-كهرباء-غاز-انترنت-نفايات)
			توافر مرافق الأمان (شرطة-إسعاف-إطفاء) وفق المعدلات التخطيطية
			نسبة إجمالي مسطح الخدمات المخططة من إجمالي مساحة المدينة
			تنفيذ وتشغيل الخدمات المخططة بالمدينة
			توفير الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية دون عجز
	7	جودة الخدمات والمرافق العامة المقدمة	انتظام تشغيل خدمات المرافق العامة دون انقطاع
			توفر محطات للمرافق العامة بالمدينة تغطي احتياجات السكان
			توفر منظومة لتجميع النفايات من المنازل والشوارع وتدويرها
	8	عدالة توزيع الخدمات والمرافق العامة	تخطيط الخدمات في المدينة وفقا للكثافة السكانية
			تناسب توزيع الخدمات المنفذة في مناطق المدينة مع الإسكان والمرافق
			توزيع الخدمات المركزية بالتبادل بين مناطق المدينة
النقل	9		متوسط الرحلة عبر النقل الجماعي مقارنةً بالسيارات الخاصة

		توفر وسائل النقل العام	توفر وسائل النقل العام الجيدة لربط المدينة بمحيطها الإقليمي
			نسبة الرحلات الداخلية التي تتم عبر وسائل النقل العام
			توفر محطات انتظار وركوب لوسائل النقل العام مخدومة ومظللة
	10	**سهولة الوصول بين عناصر العمران**	نسبة المساكن المخدومة بشبكة طرق آليات
			نسب الطرق ومواقف الانتظار من استعمالات الأراضي
			توفر أماكن انتظار لكل وحدة سكنية
			حصة وسائل النقل المتنوعة من الرحلات اليومية بالمدينة
			المسافة بين مسارات النقل الجماعي وأبعد مسكن وقابليتها للمشي
	11	**استدامة النقل والحركة بالمدينة**	الربط بين عناصر العمران بمسارات مشاة آمنة وتوفر عناصر تهدئة للطرق
			وجود مسارات للدراجات وأماكن انتظار خاصة بها
			تقارب محطات النقل الجماعي بما يسهل الانتقال بينها
تخطيط الأنشطة الاقتصادية	**12**	**تخطيط مواقع ملائمة للأنشطة الاقتصادية**	توفر قاعدة اقتصادية توفر فرص عمل متنوعة للسكان بالمدينة
			مراعاة المحددات الطبيعية والبيئية في توطين الأنشطة الاقتصادية
			متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدينة
			توفر مناطق حماية خضراء بين المساكن والمناطق الصناعية
	13	**توفير خدمات الأنشطة الاقتصادية**	نسبة الخدمات من إجمالي مساحة مناطق الأنشطة الاقتصادية
			نسبة المساحات الخضراء من مسطح الأنشطة الاقتصادية
			توفير أراضي للمعارض والمنتديات لجميع فئات الشركات والمصانع بالمدينة
	14	**تحقيق الوصولية للأنشطة الاقتصادية**	توفر أماكن انتظار بمناطق الأنشطة الاقتصادية
			نسبة الطرق من إجمالي مساحة الأنشطة الاقتصادية
			ربط مناطق الأنشطة الاقتصادية بالمدينة بمحاور حركة متنوعة
	15	**زيادة الإنتاجية ودعم الاقتصاد غير الرسمي**	الحفاظ على الأراضي المنتجة وإيقاف تبويرها وتحويل استعمالها
			توفر نقاط تجارية صغيرة في الفراغات العامة للأنشطة التجارية
			تصميم الفراغات العامة بشكل يدعم إنتاجيتها واستيعابها للأنشطة الاقتصادية
تحقيق البيئة العمرانية المستدامة	**16**	**تحقيق الاستدامة العمرانية**	مراعاة المحددات الطبيعية والصناعية عند تخطيط استعمالات الأراضي
			توفر إطار لتقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترحة قبل اعتمادها
			تصميم المساكن وتجميعها بما يوفر استهلاكها للطاقة
	17	**تحقيق الاستدامة البيئية**	وجود تأثير لعمليات التطوير على الأراضي الزراعية
			تحقيق المستوى القياسي لمؤشر كثافة الجسيمات الدقيقة في الهواء
			كفاءة محطات معالجة المياه واستيعابها للتصرفات اليومية للمدينة
			الوفيات السنوية الناتجة عن تلوث الهواء بالمدينة
جودة الفراغات العامة	**18**	**تحقيق سهولة الوصول للفراغات العامة**	توفر فراغات عامة وحدائق يمكن الوصول إليها بدون تكلفة
			اتصال الفراغات العامة بشبكة ممرات مشاة متصلة وآمنة تراعي ذوي الإعاقة
	19		تحقيق نصيب الفرد من المسطحات الخضراء بحيث لا يقل عن 2م2
			تقارب نسبة المناطق المفتوحة والترفيهية في أنماط الإسكان المختلفة

		تخطيط الفراغات العامة الجيدة	تخصيص ما لا يقل عن 10% من استعمالات الأراضي للمناطق المفتوحة
	20	**تحقيق الفراغات العامة لوظائفها**	تعزيز هوية الأحياء المختلفة من خلال تصميم فراغاتها العامة
			توفر أماكن تجميع طوارئ مخدومة في حالة الطوارئ والكوارث
			توفر أماكن لعب مهيأة للأطفال في الفراغات العامة
	21	**توفر خدمات الفراغات العامة**	توفر حاويات نفايات وسلات مهملات في الفراغات العامة والشوارع
			توفر الإضاءة المناسبة في الفراغات العامة والشوارع
			توفر لافتات إرشادية موجِهة في الفراغات العامة
			توفر مرافق مياه صالحة للشرب في الفراغات العامة
			توفر دورات مياه جيدة وكافية في الفراغات العامة
تحقيق المشاركة المجتمعية	**22**	**تطوير الإطار المؤسسي وتهيئته للمشاركة المجتمعية**	وجود مجلس ممثل عن السكان ذي صلاحيات للتواصل مع إدارة المدينة
			عقد منتديات عامة لمناقشة أولوية المشروعات وجهات صرف الميزانية
	23	**توفر المعلومات عن عمران المدينة**	الإعلان عن مشروعات التطوير والتخصيصات عبر وسائل متعددة
			وجود قنوات رسمية تسهل التواصل بين إدارة المدينة والسكان

جدول 1 – مصفوفة إطار المؤشرات العمرانية لمنظومة الحق في المدينة

2-4- معوقات تفعيل الحق في المدينة:

ترجع الفجوة بين منظومة الحق في المدينة وعمرها النظري الممتد طويلًا وبين تطبيقها إلى عقبات تعيق إنفاذ الحق في المدينة وتفعيله، يمكن استعراض اهم العقبات التي تواجه تطبيق الحق في المدينة كما يلي:

4-2-1- تمويل المدن والسعي للربح: أبرز المحركات التي توجه التنمية في المدينة هو التمويل، وهذا يجعله في ذاته أكبر التحديات التي تواجه تفعيل الحق في المدينة، فما نراه اليوم هو سعي رأس المال لجني مزيد من الأرباح بما يوجه التنمية لخدمة المشاريع الاستثمارية مضمونة الربح على حساب الوظيفة الاجتماعية للأراضي وتحقيق احتياجات السكان ومطالبهم.[12]

4-2-2- التفاوتات الاجتماعية: تظهر اللامساواة على كافة المستويات داخل البلدان بدءًا من الأقاليم إلى المناطق داخل المدن، رغم أن المدينة هي تجمع الأغراب ولا بد ان تكون بوتقة لانصهار الفروق بينهم، وهذه التفاوتات يمكن استثمار تنوعها بدلًا من الاتجاه لخدمة فئة اجتماعية على حساب فئة أخرى.[2]

4-2-3- تراجع المشاركة المجتمعية: قليل من المدن حول العالم يتمكن سكانها من اختيار من يديرون حياتهم العمرانية، كما لا تتوفر وسائل تمكّن السكان من الاطّلاع على بيانات المدن التي يعيشون بها فضلًا عن توفر آلية للتعبير عن احتياجاتهم أو محاسبة المسؤولين عن التنمية الحضرية التي تؤثر أول ما تؤثر بالسكان أنفسهم.[40]

4-2-4- الهجرة: وجود المهاجرين أو اللاجئين -في كثير من الأحيان- يثير الاستقطاب داخل المجتمع مع السكان الأصليين بما يصعّب عملية استقبالهم بما يليق واندماجهم في المجتمع الجديد.[28]

4-2-5- الفقر: تزايد نسبة السكان الفقراء بالمدينة وقلة الأصول المشتركة والموارد العامة بالمدينة يصعب من إجراءات تفعيل الحق في المدينة.[2]

هذه المعوقات يجب أن يتم مراعاتها لإعمال الحق في المدينة وتطبيقه لأن التغاضي عن حلول لها سيجعل كل جهود تنفيذ الحق في المدينة تضيع هباءً، ولا شك أن هذه المعوقات تختلف أولوياتها وحجم تأثيرها من مجتمع لآخر؛ بما يجعل دراستها ودراسة تأثيرها على كل مجتمع بشكل محلي أكثر جدوى وينعكس بفائدة أكبر على جهات تمكين الحق في المدينة.

3-4- الإجراءات التمهيدية لتفعيل الحق في المدينة:

رصدت العديد من الدراسات[8] [10] [12] بعض الإجراءات الابتدائية اللازمة لتمهيد الطريق لتحقيق مبادئ الحق في المدينة كالآتي:

4-3-1- **الإطار الدستوري الداعم للحق في المدينة:** النص الدستوري الداعم لمبادئ الحق في المدينة من شأنه أن يمكّن لتفعيل هذه المبادئ ويدفع باتجاه تنفيذها ومتابعة مدى تطبيقها. [8]

4-3-2- **المشاركة المجتمعية:** المشاركة النشطة للسكان وهيئات المجتمع المدني تضمن تفعيل الحق في المدينة من أهم إجراءات تمكين الحق في المدينة، وذلك من خلال تعبير السكان عن احتياجاتهم ورغباتهم فيما يطمحون أن يكون شكل مدينتهم، وإبداء آرائهم فيما يجري في السياسات الحضرية حولهم.[12]

4-3-3- **توعية السكان وبناء القدرات:** من المهم توعية السكان بالحق في المدينة ليتمكنوا من المطالبة بحقوقهم ويسعوا في تفعيلها، وعلى الجانب الآخر لا بد من المضي قدمًا في رفع قدرات القائمين على إدارة المدينة ليتمكنوا من خدمة الحق في المدينة. [8]

4-3-4- **توفر المعلومات والتقييم:** لكي نتمكن من تفعيل الحق في المدينة فإننا بحاجة للوقوف على الوضع الراهن وجمع المعلومات الكافية التي توضحه ثم يتم تقييمه بشكل علمي للوقوف على الفجوات الحاصلة بينه وبين النموذج المثالي للحق في المدينة.[10]

4-3-5- **التشريع والمساءلة:** صياغة القوانين التي تدعم الحق في المدينة وتلزم به خطوة هامة لتفعيله، كما أن مشاركة الحكومات في المواثيق والاتفاقيات الداعمة للحق في المدينة يقطع شوطًا كبيرا، كما يجب أن تضمن الحكومات المساءلة العادلة للقائمين على إدارة المدن.[12]

4-3-6- **تكوين الجمعيات الحضرية:** هيئات المجتمع المدني المعنية بالشؤون الحضرية هي نقطة البداية لتحويل نصوص الحق في المدينة إلى مطالبات يتم حشد السكان عليها وإيصالها للقائمين على إدارة المدينة.[10]

4-3-7- **الرصد والقياس:** يلزمنا لتحقيق تطبيق كامل للحق في المدينة أن نصيغه في شكل أهداف قابلة للقياس والتحقيق وتحديد آليات للتقييم المستمر لها.[8]

هذه الإجراءات لا بد من تحققها ورسم السياسات الاستراتيجية والتنفيذية لتحقيقها، وأي تطبيقات وأدوات عمرانية يتم تنفيذها دون تحقق هذه الإجراءات لن تكون أكثر من كلام نظري غير قابل للتنفيذ على أرض الواقع.

5- الأبحاث المستقبلية:

استكمل هذا البحث إطار المؤشرات العمرانية للحق في المدينة، ويمكن الإفادة من هذا الإطار وتطويره لبناء إطار مؤشرات عمرانية يصلح للتطبيق المحلي، كما أنه يفيد في بناء منظومة محلية لتطبيق الحق في المدينة. وهو ما يعمل عليه الباحثان في بحث حالي لتطبيق هذا الإطار على حالة المدن الجديدة في جمهورية مصر العربية.

المراجع:

1- Mexico City Charter for the Right to the City,2010, Promotion Committee of the Mexico City Charter for the Right to the City, Mexico.
2- UCLG congress, 2019, Right to the city, United cities and local governments, Durban
3- United Nations Human Settlements Programme, 2004, Urban Indicators Guidelines, monitoring the Habitat Agenda and the Millennium Development Goal, Kenya
4- United nations human settlments Programme, 2022, The Global Urban Monitoring Framework A Guide for urban monitoring of SDGs and NUA and other urban-related thematic or local, national and global frameworks, Kenya.
5- The UN-Habitat Urban Lab, Jul 2023, My Neighbourhood, ‘check list’ of urban design principles.
6- Cameron Duff,2017, The affective right to the city, Royal Geographical Society (with the Institute of British Geographers), United Kingdom.
7- R.W.J. Boer & J. de Vries, 2009, THE RIGHT TO THE CITY AS A TOOL FOR URBAN SOCIAL MOVEMENTS: THE CASE OF BARCELONETA, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFoU), Amsterdam/Delft.
8- ALISON BROWN,2013, The Right to the City: Road to Rio 2010, International Journal of Urban and Regional Research, India.
9- Mark Purcell, 2002, Excavating Lefebvre: The right to the city and its urban politics of the inhabitant, Geo Journal **58:** 99–108, 2002, Kluwer Academic Publishers, Netherlands.

10- Mark Purcell, 2008, Recapturing democracy: Neo liberalization and the struggle for alternative urban futures, New York, by: Routledge.
11- Alison Brown& Annali Kristiansen, 2009, Urban Policies and the Right to the City, Rights, responsibilities and citizenship, UNESCO & UN-HABITAT, paris.
12- eva garcia chueca , 2016, the right to the city, building another possible world, global plat form for the right to the city.
13- Peter Marcuse,2010, From critical urban theory to the right to the city, city, London,UK.
14- Sophia Terres, 2022, Towards the implementation of the right to the city, Global platform for the right to the city.
15- ALISON BROWN,2013, The Right to the City: Road to Rio 2010, International Journal of
16- Alison Brown&Annali Kristiansen, 2009, Urban Policies and the Right to the City, Rights, responsibilities and citizenship, UNESCO & UN-HABITAT, paris.
17- Margit Mayer&Neil Brenner&Peter Marcuse, 2008, The Right to the City, Prospects for Critical Urban Theory and Practice, the Center for Metropolitan Studies, TU Berlin
18- Abigail Friendly, 2013, The Right to the City: Theory and Practice in Brazil, Planning Theory and Practice Journal, Vol. 14, No. 2, 158–179.
19- Abigail Friendly&Ana Paula Pimentel Walker, 2021, The value of participatory urban policy councils: engaging actors through policy communities, International Institute for Environment and Development
20- Abigail Friendly& Felipe Francisco De Souza, 2021, The Statute of the Metropolis and Planning Reform in Brazil: Analyzing Land Use Planning Practices and Metropolitan Land Conflicts, Lincoln Institute of Land Policy.
21- Abigail Friendly, 2016, The Changing Landscape of Civil Society in Niterói, Brazil, Latin American research review.
22- Abigail Friendly, 2016, Participatory Budgeting: The Practice and the Potential, Institute on Municipal Finance & Governance, Munk School of Global Affairs, University of Toronto
23- Abigail Friendly, 2017, Urban Policy, Social Movements, and the Right to the City in Brazil, Latin American Perspectives, Issue 213, Vol. 44 No. 2.
24- Abigail Friendly& Kristine Stiphany, 2018, Paradigm or paradox? The 'cumbersome impasse' of the participatory turn in Brazilian urban planning, Urban Studies, 2019, Vol. 56(2) 271–287
25- Ana Sugranyes& Charlotte Mathivet, 2010, Cities for All, Habitat international coalition, Santiago, Chile
26- Abigail Friendly, 2020, The Place of Social Citizenship and Property Rights in Brazil's 'Right to the City' Debate, Social Policy and Society, 19:2, 307–318.
27- Paulo Romeiro&Vanessa Koetz&Irene Maestro Guimarães, 2015, Moving toward the Implementation of the Right to the City in Latin America and Internationally, Policy Instit, Brazil.
28- DAVID ADLER, 2015, Do We Have a Right to the City?, jacobin journal, 10.06.2015, Mexico.
29- Alexandre Apsan Frediani,Tamlyn Monson, Ignacia Ossul Vermehren, 2016, Collective practices and the right to the city in Salvador, Brazil, Faculty of Architecture of the Universidade Federal da Bahia, Brazil.
30- Global Platform for the Right to the City, 2019, what's the right to the city?, Global Platform for the Right to the City website.
(Global Platform, 2019)

31- Raquel Rolnik, 2013, Ten years of the City Statute in Brazil: from the struggle for urban reform to the World Cup cities, International Journal of Urban Sustainable Development, Pages 54-64
32- Y. Perry Keisha-KhanThe, 2007, The roots of black resistance: race, gender and the struggle for urban land rights in Salvador, Bahia, Brazil, Journal for the Study of Race, Pages 811-831 | Published online: 24 Jan 2007.
33- Sidney Tarrow, 2008, Charles`` Tilly and the practice of Contentious Politics, Social Movement Studies.
34- Edésio Fernandes, 20002, The legalisation of favelas in Brazil: Problems and prospects, Third World Planning Review 22(2):167
35- Edésio Fernandes, 2007, Constructing the right to the city in Brazil. Social & Legal Studies, 16(2), 201–219.
36- Leonardo Avritzer, 2009, Participatory institutions in democratic Brazil. Washington, DC: Woodrow Wilson, Center Press.
37- Erminia Maricato, 2010, The Statute of the peripheral city. In C. S. Carvalho & A. Rossbach (Eds.), The city Statute of Brazil: A commentary. Sa˜o Paulo: Ministry of Cities; Cities Alliance.
38- Ignacia Ossul Vermehren &Alexandre Apsan Frediani& Tamlyn Monson, 2016, Collective practices and the right to the city in Salvador: Brazil,
39- Website Global Platform for the Right to the City
40- موئل الأمم المتحدة,2005, الميثاق العالمي للحق في المدينة.
41- موئل الأمم المتحدة, 2016, الحق في المدينة ومدن للجميع, اللجنة التحضيرية للموئل الثالث, إندونسيا.
42- موئل الأمم المتحدة، 2017، الخطة الحضرية الجديدة، كيتو، الإكوادور
43- التحالف الدولي للموئل& المنتدى الوطني للإصلاح الحضري بالبرازيل&معهد البوليس,2014, المفهوم والتطبيق لميثاق الحق في المدينة.
44- التحالف الدولي للموئل& المنتدى الوطني للإصلاح الحضري بالبرازيل& معهد البوليس,2014, المفهوم والتطبيق لميثاق الحق في المدينة.
45- أيمن مصطفى، 2008، توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة، كلية الهندسة- جامعة عين شمس.
46- مبادرة التضامن العمراني،2014، دستور العمران المصري
47- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2017، المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض، المرصد الحضري لمدينة الرياض- وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية.
48- مستقبل المدن السعودية، الموئل، 2019، تقرير حالة ازدهار المدن، وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية
49- ديفيد هارفي، 2017، مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة: لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.
50- المرصد الحضري، الهيئة العام للتخطيط العمراني، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، جمهورية مصر العربية.

Abstract. The goal of the right to the city is to allow every citizen to equitably enjoy all its resources, such as housing, essential services, and public spaces, and Community Participation in urban decision-making that forms the city. The "World Charter on the Right to the City" was issued in 2005 due to numerous social and international organizations addressing the idea of the right to the city and creating initiatives to improve the city's urban life for all its people. According to the Charter, the right to the city is an inseparable principle from all internationally recognized human rights principles.

Some countries have also embraced the concept of the right to the city, making them fundamental tenets of urban administration and planning. As a result, executive and legal tools now help put the concepts of the right to the city into practice. They do not, however, currently represent an integrated framework for urban indicators that can be relied upon to measure and then apply the right to the city system in any given case because of the novelty of the experience and the incompleteness of their application in the cases that adopted them, with the various aspects and approaches to application.

The research aims to reach the construction of an integrated theoretical framework for general urban indicators from these various incomplete attempts, which can be used in future research to formulate a local framework that can be used to measure and apply the right to the city, especially the Egyptian city. To achieve this, this research relies on studying and analyzing the available literature - both conceptual and global experiences that have adopted the application of the right to the city - to produce a conceptual framework for urban indicators that express the right to the city. The scientific addition to this research is Extracting this framework - in its coherent form according to the results of this research from scattered groups and combinations of ideas and practices available in the literature. as building this framework contributes to measuring the extent to which the principles of the right to the city are achieved and provides those responsible for planning and managing cities with clear indicators and tools to start from towards applying the principles of the right to the city, each according to the specificity of his case.

***Keywords:**

right to the city - social function of the city - public space - social production of habitat - community participation